وزارة المالية والاقتصاد الوطني
Ministry of Finance and National Economy

التقرير الاقتصادي الفصلي لمملكة البحرين

الربع الثاني من العام 2025

bahrainmofne
www.mofne.gov.bh

أكتوبر 2025

المحتويات

نظرة عامة لأداء اقتصاد مملكة البحرين 3

الاقتصاد العالمي والإقليمي 4

الأداء الاقتصادي لمملكة البحرين 8

الناتج المحلي الإجمالي 9

الأنشطة غير النفطية 10

الأنشطة النفطية 15

مؤشر أسعار المستهلك 16

مؤشر أسعار المنتج 17

المشاريع التنموية 18

الحساب الجاري 21

الاستثمار الأجنبي المباشر 24

سوق العمل 26

مستجدات السياسات النقدية والقطاع المالي 28

عرض النقد 29

الائتمان والودائع المصرفية 30

الأسواق المالية 31

السندات والصكوك قصيرة الأجل الصادرة من مصرف البحرين المركزي 33

تنافسية مملكة البحرين على المستوى العالمي 34

قائمة المصطلحات 37

نظرة عامة لأداء اقتصاد مملكة البحرين

للربع الثاني من العام 2025

نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة

على أساس سنوي

بيانات أولية صادرة عن هيئة المعلومات والحكومة الإلكترونية

+2.5% ▲
الناتج المحلي الإجمالي

+3.5% ▲
الأنشطة غير النفطية

الأنشطة الاقتصادية الأكثر نمواً

على أساس سنوي

+12.0%
الأنشطة المهنية والعلمية والتقنية

+6.7%
تجارة الجملة والتجزئة

+4.7%
الأنشطة العقارية

+4.6%
أنشطة خدمات الإقامة والطعام

أبرز المؤشرات الاقتصادية

على أساس سنوي

+31.3%
عدد السجلات التجارية الجديدة للشركات

+16.5%
عدد زوار المبيت

+13.6%
قيمة معاملات نقاط البيع والتجارة الإلكترونية

+10.6%
قيمة التداولات العقارية

الاقتصاد العالمي والإقليمي

740,000 برميل يومياً
توقعات وكالة الطاقة الدولية للطلب العالمي على النفط للعام 2025

700,000 برميل يومياً
توقعات وكالة الطاقة الدولية للطلب العالمي على النفط للعام 2026

4.0%-4.25%
المعدل الجديد لأسعار الفائدة للاحتياطي الفيدرالي

الاقتصاد العالمي

تأثر الاقتصاد العالمي بعددٍ من العوامل في الربع الثاني من العام 2025، أبرزها استمرار ارتفاع معدلات التضخم، وحالة عدم اليقين التجارية، وارتفاع عوائد السندات السيادية طويلة الأجل، والزيادة الملحوظة في تقييمات الأصول.

شهدت الاقتصادات المتقدمة مستويات نمو متفاوتة في الربع الثاني من العام 2025. فقد سجل الناتج المحلي الإجمالي للولايات الأمريكية المتحدة نمواً بنسبة 3.8 % على أساس سنوي، مما يعكس مرونة الاقتصاد رغم تشديد الأوضاع المالية مقارنةً بالاقتصادات المتقدمة الأخرى، وتباطؤ التوظيف. بينما أظهر الاستهلاك الأمريكي مرونة عالية على الرغم من ارتفاع حالة عدم اليقين جراء الضغوطات التضخمية نتيجة الرسوم الجمركية. وبالمقابل، شهدت كلًا من المملكة المتحدة ومنطقة اليورو نمواً طفيفاً في الربع الثاني من العام الجاري، بنسبة 1.2% و1.4% على التوالي، مما يعكس وتيرة تعافي متواضعة مقارنةً بالاقتصادات المتقدمة الأخرى.

وفي الصين، نما الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بنسبة 5.2% على أساس سنوي في الربع الثاني من العام 2025، منخفضاً بشكل طفيف عن نسبة 5.4% المسجلة في الربع الأول. وعلى الرغم من تراجع صادراتها إلى الولايات المتحدة الأمريكية بشكلٍ حاد، إلا أن الصين ماضية نحو تحقيق فائض تجاري يبلغ 1.2 تريليون دولار أمريكي في العام الجاري، نتيجة تحويل صادراتها إلى أسواق جنوب شرق آسيا وأفريقيا والاتحاد الأوروبي.

واستمرت الاقتصادات الكبرى في مواجهة معدلات التضخم خلال شهر أغسطس، ففي منطقة اليورو بلغ معدل التضخم 2.4%، متجاوزاً هدف البنك المركزي الأوروبي متوسط المدى والبالغ 2%. أما

مقارنة لنمو معدلات التضخم ببعض الاقتصادات الكبرى

(% على أساس سنوي)

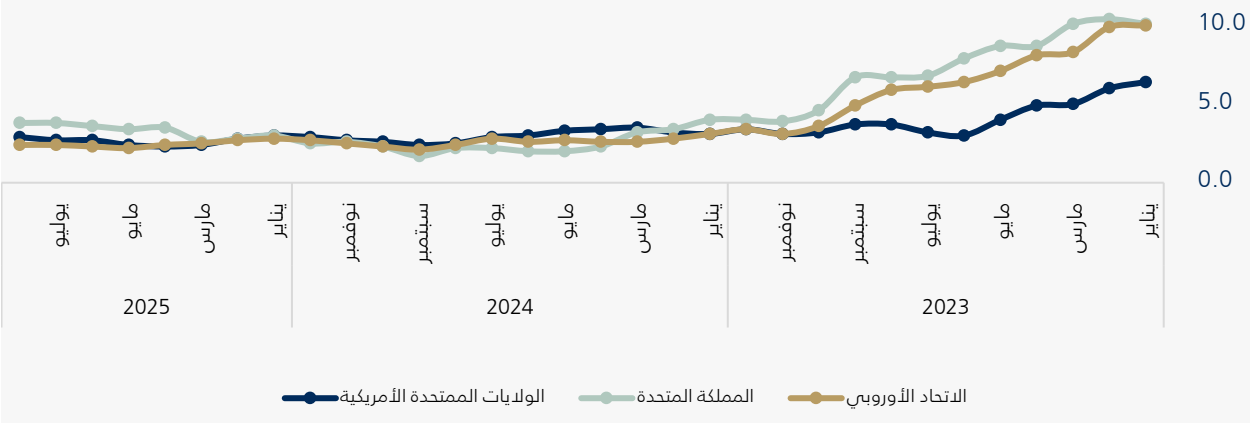

المصدر: وكالات الإحصاء لكل اقتصاد

في المملكة المتحدة، فقد استقر معدل التضخم عند 3.8%، وهو الأعلى منذ يناير 2024، بينما استقر معدل التضخم عند 2.8% الولايات المتحدة الأمريكية.

على صعيد السياسات النقدية، فقد اتخذت الاقتصادات المتقدمة مسارات مختلفة. حيث حافظ البنك المركزي الأوروبي على معدل تسهيلات الإيداع بنسبة 2%، بينما خفض المجلس الفيدرالي الأمريكي نسب الفوائد بواقع 25 نقطة مئوية، وهي أول عملية خفض للفيدرالي لهذه السنة. ومن المتوقع بأن يقوم بنك اليابان المركزي بزيادة نسب الفوائد خلال العام الجاري، بينما سيحافظ بنك إنجلترا على النسب في الفترة ذاتها.

أسواق الطاقة

بعد التعافي الذي شهدته أسعار النفط في شهري يونيو ويوليو، انخفض متوسط سعر خام برنت في شهر أغسطس ليبلغ 67.9 دولارًا للبرميل، منخفضًا بنسبة 4.5% على أساس شهري، وبنسبة 15.5% على أساس سنوي. وبحسب تقرير وكالة الطاقة الدولية الصادر في شهر سبتمبر من العام 2025، وصل إجمالي العرض العالمي من النفط 106.9 مليون برميل يوميًا في أغسطس، مع تراجع الخفض الطوعي للإنتاج من قبل تحالف أوبك+. ومن المتوقع أن يرتفع إنتاج النفط العالمي بمقدار 2.7 مليون برميل يوميًا ليصل إلى 105.8 مليون برميل يوميًا في عام 2025، وبمقدار 2.1 مليون برميل يوميًا ليصل إلى 107.9 مليون برميل يوميًا في عام 2026.

أداء اقتصاد دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

على الرغم من الأوضاع العالمية المتغيرة، ظل الأداء الاقتصادي في دول مجلس التعاون الخليجي مستقراً إلى حد كبير. حافظ النمو غير النفطي على مرونته مدعوماً بالزيادة المستدامة في الائتمان المصرفي وسياسيات التنويع الاقتصادي. كما ونما القطاع النفطي نتيجة التراخي في سياسات الخفض الطوعي للإنتاج المفروضة من قبل تحالف أوبك+. أما الضغوط التضخمية، فقد شهدت تراجعاً تدريجياً بوجه عام.

وفي المملكة العربية السعودية، أشارت بيانات الهيئة العامة للإحصاء إلى نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة بنسبة 3.9% على أساس سنوي في الربع الثاني من العام 2025، مدفوعًا بارتفاع الأنشطة غير النفطية بنسبة 4.6% والأنشطة النفطية بنسبة 3.8%، فيما سجلت الأنشطة الحكومية نمواً طفيفًا بلغ 0.6%. كما عكس مؤشر مديري المشتريات لبنك الرياض استمرار قوة النشاط الاقتصادي، حيث بلغ 57.8 نقطة في سبتمبر 2025، مدعومًا بتحسن الطلب المحلي، وانتعاش نسبي في الإنتاج، واستمرار الزخم الإيجابي في التوظيف.

وفي دولة قطر، فقد حقق الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة نموًا بنسبة 1.9% على أساس سنوي خلال الربع الثاني من عام 2025، بحسب بيانات المجلس الوطني للتخطيط، مدعومًا بارتفاع الأنشطة غير النفطية بنسبة 3.4%، في حين تراجعت الأنشطة النفطية بنسبة 0.9%. كما سجَّل مؤشر مديري المشتريات الصادر عن مركز قطر للمال تراجع المؤشر الى 51.4 نقطة في سبتمبر 2025 مقارنة بـ 51.9 نقطة في أغسطس.

وفي سلطنة عمان، نما الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة بنسبة 2.1% على أساس سنوي خلال الربع الثاني من العام 2025، وفقًا للبيانات الصادرة عن المركز الوطني للإحصاء والمعلومات، مدفوعًا بارتفاع الأنشطة غير النفطية بنسبة 3.8% بشكل رئيسي، وبنسبة طفيفة بلغت 0.5% في الأنشطة النفطية.

الأداء الاقتصادي لمملكة البحرين

%2.5

نسبة نمو الناتج المحلي الإجمالي لمملكة البحرين خلال الربع الثاني من العام 2025 على أساس سنوي

%3.5

النمو السنوي للأنشطة غير النفطية للربع الثاني من العام 2025

%0.6-

نسبة انخفاض مؤشر أسعار المستهلك خلال الربع الثاني من العام 2025 على أساس سنوي

%5.4

نسبة نمو قيمة الاستثمار الأجنبي المباشر في مملكة البحرين خلال الربع الثاني من العام 2025 على أساس سنوي

الناتج المحلي الإجمالي

سجل الناتج المحلي الإجمالي لمملكة البحرين نمواً بنسبة 2.5% بالأسعار الثابتة، ليصل إلى 3,827.4 مليون دينار بحريني خلال الربع الثاني من العام 2025, وفقاً للبيانات الأولية للحسابات القومية الصادرة عن هيئة المعلومات والحكومة الإلكترونية، مدفوعاً بنمو الأنشطة غير النفطية والتي سجلت ارتفاعاً بنسبة 3.5% لتصل إلى 3,260.2 مليون دينار بحريني، فيما تراجعت الأنشطة النفطية بنسبة 2.6% على أساس سنوي، لتبلغ 567.1 مليون دينار بحريني.

أما بالأسعار الجارية، فقد بلغ الناتج المحلي الإجمالي 4,487.5 مليون دينار بحريني خلال الربع الثاني من العام 2025، مسجلاً نمواً بنسبة 2.3% على أساس سنوي، حيث نمت الأنشطة غير النفطية بنسبة 5.3% لتصل إلى 3,899.9 مليون دينار بحريني، فيما تراجعت الأنشطة النفطية بنسبة 14.2% لتصل إلى 587.6 مليون دينار بحريني.

وبحسب تقديرات وزارة المالية والاقتصاد الوطني، فمن المتوقع أن ينمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة لمملكة البحرين بنسبة 2.7% في العام 2025 مدعوماً بنمو الأنشطة غير النفطية بنسبة 3.4% في مختلف القطاعات. أما بالنسبة لتطلعات العام 2026، فمن المتوقع أن يسجل الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة نمواً بمقدار 3.3%، مدفوعاً بنمو الأنشطة غير النفطية بنسبة 3.9%. ومع ذلك، قد تستدعي الاضطرابات السياسية والاقتصادية على الساحة العالمية النظر في إجراء مراجعات دورية للتقديرات الاقتصادية، بما يواكب المستجدات المحتملة.

أهم المؤشرات الاقتصادية

	2023 فعلية	2024 أولية	2025 توقعات	2026 توقعات
نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة	3.9%	2.6%	2.7%	3.3%
الأنشطة غير النفطية	5.0%	3.7%	3.4%	3.9%
الأنشطة النفطية	-2.0%	-3.3%	-1.6%	-0.4%
نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية	-0.6%	2.0%	1.1%	1.7%
مؤشر أسعار المستهلك	0.1%	0.9%	0.5%	1.0%
الحساب الجاري كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي	5.8%	4.8%	5.0%	4.3%

المصدر: تقديرات وزارة المالية والاقتصاد الوطني

الأنشطة غير النفطية

استمرت الأنشطة غير النفطية في دفع عجلة النمو الاقتصادي خلال الربع الثاني من العام 2025، حيث بلغت نسبة مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة 85.2%.

واصلت الأنشطة المالية وأنشطة التأمين تصدرها حيث بلغت نسبة مساهمتها 17.0%، وجاء نشاط الصناعة التحويلية ثانياً مشكلاً 14.2%، تلاه نشاط الإدارة العامة بنسبة 8.3%، ثم نشاط التشييد بنسبة 6.4%. كما بلغت نسبة مساهمة نشاط النقل والتخزين 5.0%، ونشاط التعليم 4.8%، بينما تساوت مساهمة الأنشطة العقارية ونشاط تجارة الجملة والتجزئة الأنشطة بنسبة 4.2%. وشكل نشاط المعلومات والاتصالات 3.8%، وأنشطة صحة الإنسان والعمل الاجتماعي 3.0%. وساهمت الأنشطة المهنية والعلمية والتقنية بنسبة 2.4%، في حين بلغت مساهمة أنشطة خدمات الإقامة والطعام 1.7%.

مساهمة الأنشطة الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي خلال الربع الثاني من العام 2025

(بالأسعار الثابتة)

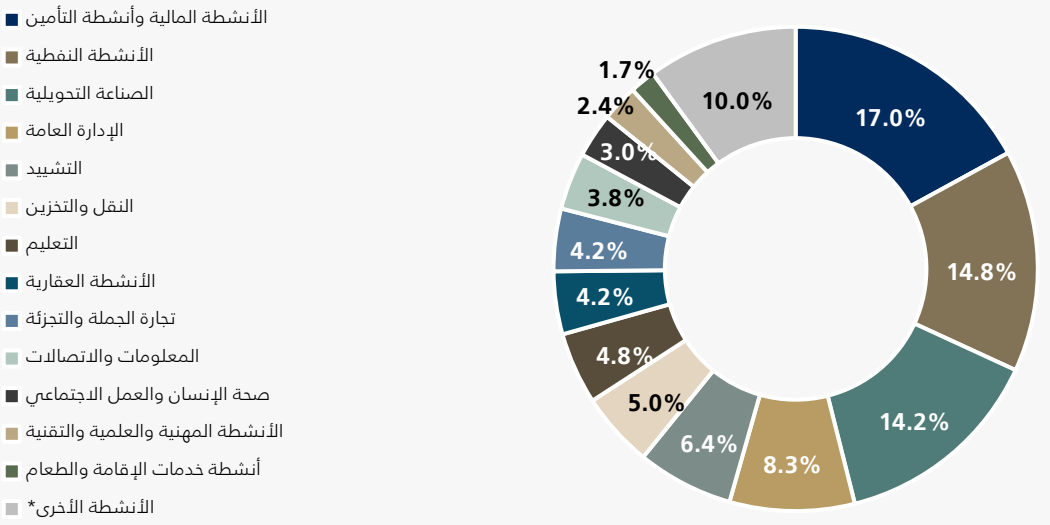

** يشمل الزراعة والحراجة وصيد الأسماك، وإمدادات الكهرباء والغاز، وإمدادات المياه وإدارة النفايات ومعالجتها، وأنشطة الخدمات الإدارية وخدمات الدعم، والفنون والترفيه والتسلية ، وأنشطة الأسر باعتبارها جهة مشغله، وصافي الضرائب على المنتجات، والأنشطة الأخرى للتعدين واستغلال المحاجر، وأنشطة الخدمات الأخرى.*

المصدر: هيئة المعلومات والحكومة الإلكترونية

النمو السنوي للأنشطة الاقتصادية غير النفطية بالأسعار الثابتة خلال الربع الثاني من العام 2025

(على أساس سنوي)

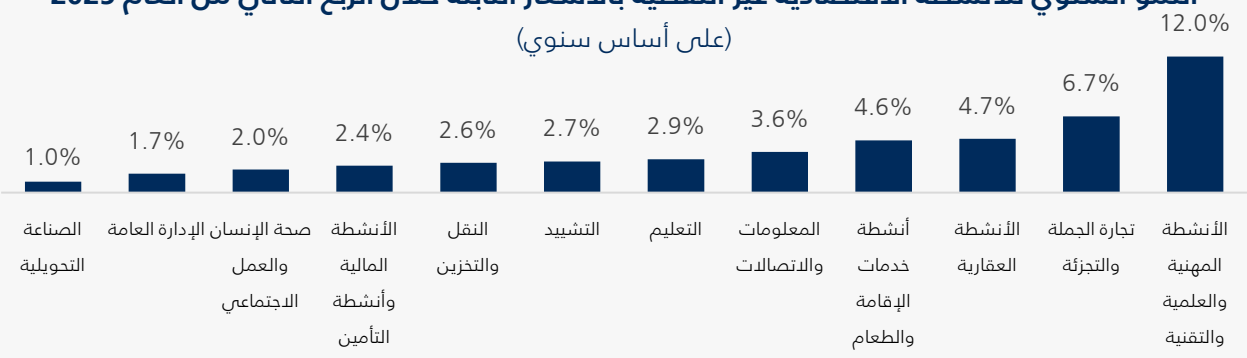

المصدر: هيئة المعلومات والحكومة الإلكترونية

معدلات نمو الناتج المحلى الإجمالى بحسب النشاط الاقتصادى بالأسعار الثابتة

(على أساس سنوي)

السنة	2024	2025		
النشاط الاقتصادي	السنوي	الربع الأول	الربع الثاني	النصف الأول
الأنشطة المالية وأنشطة التأمين	4.4%	7.5%	%2.4	4.9%
الصناعة التحويلية	4.5%	-0.4%	%1.0	0.3%
الإدارة العامة	2.4%	0.9%	%1.7	1.3%
التشييد	3.3%	5.4%	%2.7	4.1%
النقل والتخزين	4.9%	1.9%	%2.6	2.3%
التعليم	2.7%	2.5%	%2.9	2.7%
الأنشطة العقارية	1.1%	2.0%	%4.7	3.4%
تجارة الجملة والتجزئة	2.8%	2.0%	%6.7	4.4%
المعلومات والاتصالات	12.3%	1.4%	%3.6	2.4%
صحة الإنسان والعمل الاجتماعي	-1.8%	-1.3%	%2.0	0.3%
الأنشطة المهنية والعلمية والتقنية	9.5%	2.2%	%12.0	7.3%
أنشطة خدمات الإقامة والطعام	5.9%	10.3%	%4.6	7.5%
الأنشطة الأخرى	1.0%	-3.4%	%8.5	2.5%
الناتج المحلى الإجمالى	**2.6%**	**2.7%**	**2.5%**	**2.6%**
الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي	3.7%	2.2%	3.5%	2.9%
الناتج المحلي الإجمالي النفطي	-3.3%	5.3%	-2.6%	1.2%

وفقًا للتقديرات الأولية، حققت الأنشطة غير النفطية نمواً بنسبة 3.5% بالأسعار الثابتة خلال الربع الثاني من العام 2025 على أساس سنوي. وفيما يلي ملخص لأداء أبرز الأنشطة الاقتصادية:

الأنشطة المهنية والعلمية والتقنية

حققت الأنشطة المهنية والعلمية والتقنية أعلى معدل نمو بنسبة 12.0% خلال الربع الثاني من العام 2025، وقد انعكس هذا النمو أيضاً في ارتفاع عدد السجلات النشطة المتعلقة بخدمات الاستشارات الإدارية بنسبة 2.2% على أساس سنوي. يعزى نمو هذا النشاط أيضا إلى ارتفاع الطلب على خدمات الاستشارات والامتثال الضريبي، مع استعداد الشركات لتطبيق ضريبة الشركات متعددة الجنسيات (DMTT)، التي تسري على الشركات متعددة الجنسيات ذات الإيرادات العالمية التي لا تقل عن 750 مليون يورو.

نشاط تجارة الجملة والتجزئة

سجل نشاط تجارة الجملة والتجزئة نمواً سنوياً بنسبة 6.7% خلال الربع الثاني من العام 2025، مدعوماً بارتفاع عدد السجلات التجارية الجديدة للشركات والأفراد بنسبة 31.3% و18.0%، على التوالي. كما ارتفع عدد زوار المجمعات التجارية بنسبة 26.8% على أساس سنوي إلى جانب الزيادة في قيمة معاملات نقاط البيع والتجارة الإلكترونية بنسبة 13.6%، لتصل إلى 1.3 مليار دينار بحريني، وذلك مع زيادة أعداد الزوار بسبب التوسع في الأنشطة في المملكة.

الأنشطة العقارية

سجل قطاع الأنشطة العقارية نمواً بنسبة 4.7% بالأسعار الثابتة خلال الربع الثاني من العام 2025، حيث بلغت قيمة التداولات العقارية 393.6 مليون دينار بحريني بزيادة قدرها 10.6%، في حين بلغ عدد المعاملات العقارية 2,844 بزيادة 12.9%، ما يعكس قوة الطلب واستقرار السوق العقاري.

أنشطة خدمات الإقامة والطعام

سجلت أنشطة خدمات الإقامة والطعام ارتفاعاً ملحوظاً بنسبة 4.6% خلال الربع الثاني من العام 2025 على أساس سنوي. ووفقاً لنتائج المسح السياحي الذي تجريه هيئة المعلومات والحكومة الإلكترونية وهيئة البحرين للسياحة والمعارض، ارتفع عدد الزوار الوافدين لأغراض سياحية بنسبة 5.3% ليبلغ 3.9 مليون زائر. كما شهد عدد زوار المبيت زيادة بنسبة 16.5% ليصل إلى 2 مليون زائر، في حين نما عدد الليالي السياحية بنسبة 14.3% لتصل إلى 5.4 مليون ليلة. بالإضافة إلى ذلك ارتفع إجمالي إيرادات

السياحة الوافدة بنسبة 14.5% ليصل إلى 550 مليون دينار بحريني، كما حقق متوسط الإنفاق اليومي للزائر زيادة بنسبة 5.2% ليبلغ 74 دينار بحريني.

نشاط المعلومات والاتصالات

سجل نشاط المعلومات والاتصالات نمواً بنسبة 3.6% خلال الربع الثاني من العام 2025 على أساس سنوي. وفقاً للإحصائيات الأولية الصادرة عن هيئة تنظيم الاتصالات، سجلت الاشتراكات في خدمة النطاق العريض (برودباند) نمواً بنسبة 0.4%، ليصل العدد الإجمالي للمشتركين إلى 2.4 مليون مشترك، مما أدى إلى بلوغ نسبة انتشار خدمات النطاق العريض إلى 151.7% من إجمالي السكان، مشكلًا بذلك زيادة سنوية قدرها 0.3 نقاط مئوية بنهاية الربع الثاني من العام 2025. من جانب آخر، ارتفعت إيرادات شركات الاتصالات المدرجة في بورصة البحرين مثل شركة بتلكو بنسبة 11.4% على أساس سنوي وشركة زين البحرين بنسبة 7.3%.

نشاط التشييد

حقق نشاط التشييد نمواً بنسبة 2.7% خلال الربع الثاني من العام 2025 على أساس سنوي، مدعوماً بعدد من المؤشرات الإيجابية، حيث سجلت الأعداد الأولية لرخص البناء الصادرة ارتفاعاً بنسبة 13.8%، كما نمت المساحة الإجمالية لرخص البناء الصادرة (باستثناء رخص الهدم) بشكل ملحوظ لتبلغ 29.8% على أساس سنوي.

نشاط النقل والتخزين

حقق نشاط النقل والتخزين نمواً بنسبة 2.6% في الربع الثاني من العام 2025. على صعيد الشحن الجوي، ارتفع إجمالي عدد طائرات الشحن بنسبة 3.6% ليصل إلى 97.9 ألف طائرة، بينما زاد عدد المسافرين عبر المنفذ الجوي بنسبة 8.3% ليبلغ 1.4 مليون مسافر. أما على صعيد النقل البحري، سجلت حركة السفن ارتفاعاً بنسبة 14.2%.

الأنشطة المالية وأنشطة التأمين

شهدت الأنشطة المالية وأنشطة التأمين، والتي تعد أعلى الأنشطة مساهمةً في الناتج المحلي الإجمالي نمواً بالأسعار الثابتة بنسبة 2.4% خلال الربع الثاني من العام 2025 على أساس سنوي. وارتفعت القيمة الإجمالية لنظام التحويلات المالية الإلكتروني (فوري+، فوري، وفواتير) بنسبة 13.6% على أساس سنوي لتصل إلى 9.5 مليار دينار بحريني في الربع الثاني من العام 2025. كما ارتفعت القيمة الإجمالية للميزانية الموحدة للجهاز المصرفي بنسبة 3.6%، وحققت القيمة الإجمالية للقروض المقدمة

من مصارف قطاع التجزئة زيادة بلغت نسبتها 2.0%، لتصل إلى 12.5 مليار دينار بحريني بنهاية الربع الثاني من العام 2025. في حين انخفضت القيمة الإجمالية للودائع من غير المصارف بنسبة 2.2%.

نشاط الصناعة التحويلية

شهد نشاط الصناعة التحويلية نمواً طفيفاً بنسبة 1.0%، إذ سجلت مبيعات شركة ألبا زيادة بنسبة 3.4% على الرغم من انخفاض إنتاجها بنسبة 0.2% على أساس سنوي. في المقابل، انخفض إنتاج كل من شركة بابكو للتكرير بنسبة 2.1%، وشركة الخليج لصناعة البتروكيماويات (جيبك) بنسبة 6.1%.

الأنشطة النفطية

سجلت الأنشطة النفطية تراجعاً بنسبة 2.6% على أساس سنوي لتصل قيمتها المضافة 567.1 مليون دينار بحريني خلال الربع الثاني من العام 2025، نتيجة لانخفاض مستوى الإنتاج في حقل البحرين وحقل أبو سعفة. وعليه، بلغت مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة 14.8% خلال الربع الثاني من العام 2025.

وعلى صعيد الأسعار الجارية، تراجعت الأنشطة النفطية بنسبة 14.2% لتصل قيمتها المضافة 587.6 مليون دينار بحريني. نتيجة تراجع سعر برميل خام برنت بنسبة 19.7% ليصل إلى 68.0 دولار أمريكي خلال الربع الثاني من العام 2025.

معدل إنتاج مملكة البحرين من النفط الخام

(ألف برميل يومياً)

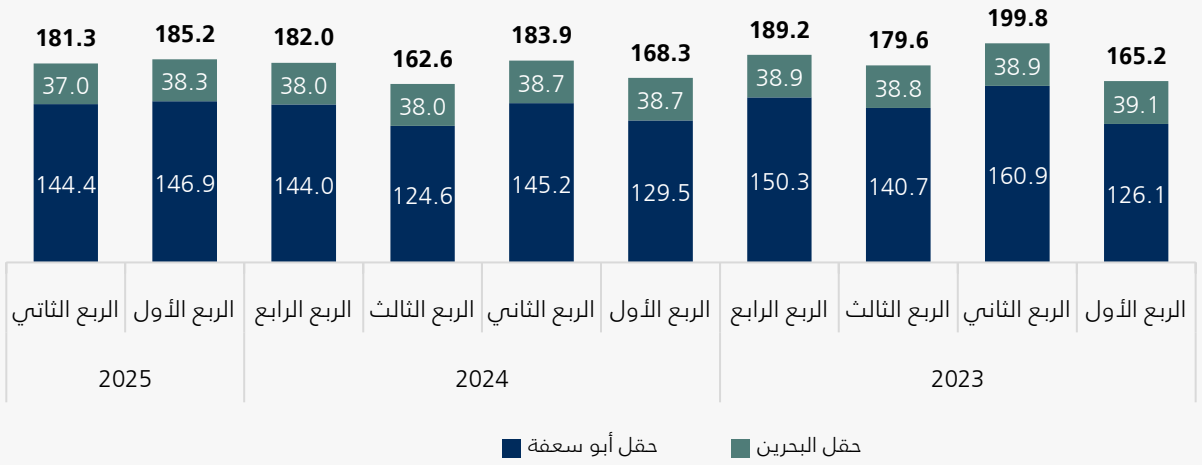

المصدر: وزارة النفط والبيئة

في الربع الثاني من العام 2025، انخفض متوسط الإنتاج اليومي من حقل أبو سعفة بشكل طفيف بنسبة 0.6% على أساس سنوي ليصل إلى 144,369 برميل يومياً. في حين تراجع الإنتاج في حقل البحرين البري بنسبة 4.5%، ليصل إلى 36,975 برميل يومياً.

مؤشر أسعار المستهلك

أظهرت البيانات الصادرة عن هيئة المعلومات والحكومة الإلكترونية استقرارًا عامًا في مؤشر أسعار المستهلك، والذي سجل انخفاضًا طفيفًا بنسبة 0.6% على أساس سنوي خلال الربع الثاني من العام 2025، الأمر الذي يعكس ذلك الاستقرار المتواصل بفضل الإجراءات الاستباقية الهادفة إلى تخفيف تداعيات الاضطرابات في سلاسل الإمداد العالمية.

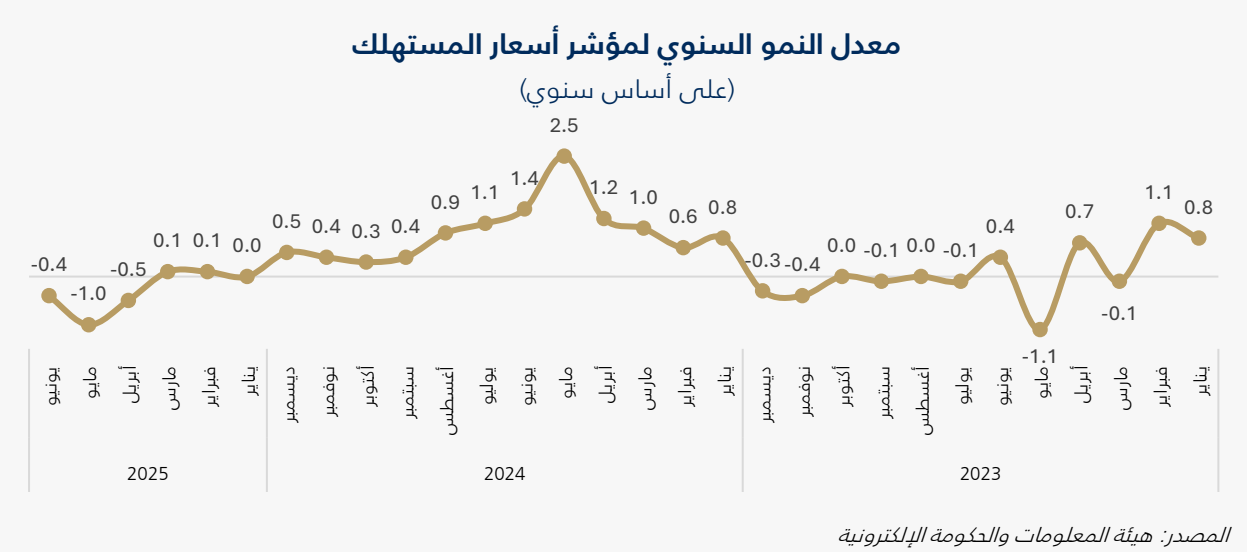

المصدر: هيئة المعلومات والحكومة الإلكترونية

مؤشر أسعار المنتج

وفقاً للبيانات الأولية الصادرة عن هيئة المعلومات والحكومة الإلكترونية، سجل الرقم القياسي لأسعار المنتج في مملكة البحرين انخفاضاً بنسبة 10.2% على أساس سنوي خلال الربع الثاني من العام 2025. ويعزى هذا التراجع بشكل رئيسي إلى انخفاض أسعار نشاط التعدين واستغلال المحاجر بنسبة 18.8%، نتيجة تراجع أسعار استخراج النفط الخام والغاز الطبيعي في ظل تقلبات أسعار أسواق النفط العالمية. كما انخفضت أسعار نشاط الصناعة بنسبة 8.2%، متأثرةً بانخفاض أسعار فحم الكوك والمنتجات النفطية المكررة بنسبة 14.1%.

وفي المقابل، استقرت أسعار أنشطة إمدادات المياه والصرف الصحي وإدارة النفايات ومعالجتها دون تغيير مقارنة بالفترة نفسها من العام الماضي، مما يعكس استقراراً في كلفة الخدمات الأساسية. بينما سجل نشاط إمدادات الكهرباء والغاز والبخار وتكييف الهواء ارتفاعاً بنسبة 10.5%، ويعزى ذلك بصورة أساسية إلى زيادة طفيفة قدرها 0.7% في أسعار الكهرباء والغاز والبخار وتكييف الهواء.

معدل النمو السنوي لمؤشر أسعار المنتج

(على أساس سنوي)

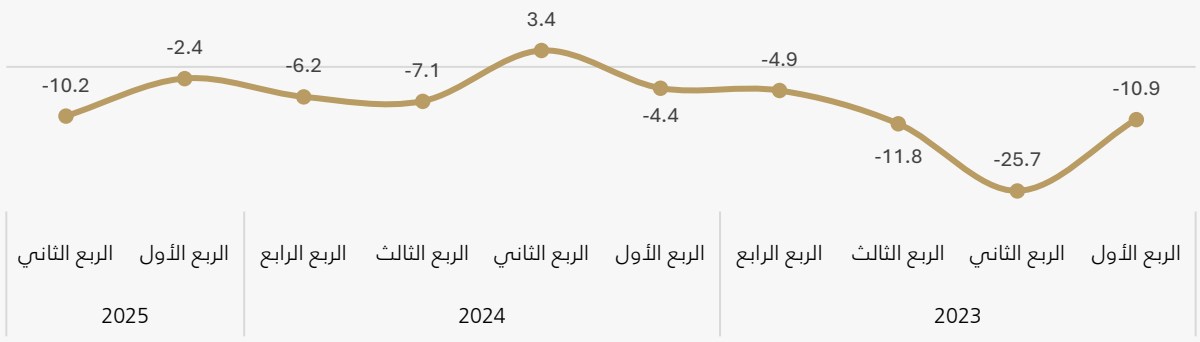

المصدر: هيئة المعلومات والحكومة الإلكترونية

المشاريع التنموية

واصلت مملكة البحرين تحقيق تقدم ملحوظ في مشاريع البنية التحتية ضمن القطاعات الرئيسية خلال الربع الثاني من عام 2025، مسجلةً إنجازات بارزة في مختلف المجالات. وفيما يلي أبرز هذه المشاريع:

تطوير شبكة النقل والطرق

تماشياً مع التزام البحرين بتطوير شبكة الطرق الرئيسية، تواصل وزارة الأشغال تنفيذ مجموعة من المشاريع الاستراتيجية التي تهدف إلى تعزيز الربط الإقليمي وزيادة القدرة الاستيعابية لتحسين حركة المرور. وقد تم مؤخراً الانتهاء من مشروع تطوير تقاطع جسر الجسرة في سبتمبر 2025، بطول 884 متراً وزيادة الطاقة الاستيعابية للتقاطع بنسبة 33%. كما جاري العمل على تنفيذ عدد من المشاريع الكبرى، من بينها مشروع تطوير تقاطع شمال مدينة عيسى وبناء جسر يربط شارع الشيخ عيسى بن سلمان بشارع 105 بمنطقة البسيتين، ومن المتوقع الانتهاء من المشروعين بحلول نهاية عام 2026.

تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

في إطار الجهود الرامية إلى تعزيز البنية الرقمية في البحرين، أكملت شركة STC البحرين بنجاح في يونيو 2025 عملية إنزال كابل 2Africa Pearls البحري، وهو أطول نظام بحري في العالم بطول 45,000 كيلومتر. يمثل هذا المشروع مسارًا دوليًا رئيسيًا لنقل البيانات، ويدعم مراكز البيانات وخدمات السحابة والاستثمارات التكنولوجية. وقد بلغت تكلفة المشروع 205 مليون دولار أمريكي، مما يعزز مكانة مملكة البحرين كمركز إقليمي للتكنولوجيا والاستثمار.

البنية التحتية للطاقة والماء

تماشياً مع هدف مملكة البحرين في ضمان إمدادات موثوقة ومستدامة من الطاقة والمياه، طرحت هيئة الكهرباء والماء مناقصة دولية لتطوير وتنفيذ مشروع إنشاء محطة سترة المستقلة لإنتاج الكهرباء والماء، وذلك عبر شراكة استراتيجية مع القطاع الخاص على أساس إنشاء وامتلاك وتشغيل المحطة بنظام (BOO). ومن المتوقع ان تولد المحطة ما يصل إلى 1500 ميجاوات من الكهرباء و30 مليون جالون من المياه الصالحة للشرب يومياً باستخدام تقنيات منخفضة الانبعاثات. وجاري العمل على تنفيذ أعمال البناء، ومن المتوقع بدء التشغيل في الربع الثاني من العام 2028 والانتهاء بشكل كامل بحلول الربع الثاني من العام 2029. وسيسهم هذا المشروع في تعزيز أمن الطاقة والماء الوطني، وتقليل الاعتماد على الغاز، وتلبية الطلب المتزايد في القطاعات السكنية والصناعية والتجارية.

وفي أغسطس 2025، أعلنت هيئة الكهرباء والماء عن إطلاق أول محطة طاقة شمسية في المملكة بمنطقة بلاج الجزائر، بالشراكة مع القطاع الخاص. تغطي المحطة مساحة 1.2 كيلومتر مربع، وتبلغ طاقتها الإنتاجية حتى 150 ميجاوات، تكفي لتوفير الكهرباء لحوالي 6,300 منزل، مع تقليل الانبعاثات الكربونية السنوية بأكثر من 100,000 طن، مساهمة بذلك في تحقيق أهداف البحرين في مجال الطاقة المتجددة والوصول إلى الحياد الصفري بحلول عام 2060. وفي هذا الإطار، تم تعيين ائتلاف من الشركات الاستشارية للإشراف على تطوير المشروع حتى بدء التشغيل المتوقع في الربع الثالث من عام 2027.

المشاريع السياحية والترفيهية

تواصل شركة البحرين للاستثمار العقاري (إدامة) تنفيذ عدد من المشاريع الحيوية في منطقة بلاج الجزائر، إحدى أبرز الوجهات الساحلية في المملكة. وتشمل هذه المشاريع إنشاء حديقة البحرين لركوب الأمواج، وتطوير فنادق ومساكن فاخرة تحمل علامات عالمية، إلى جانب نادٍ شاطئي متكامل، باستثمارات تتجاوز 95 مليون دينار بحريني، بما يسهم في تعزيز البنية السياحية والترفيهية ودعم مكانة البحرين كوجهة سياحية متميزة.

ويعد مشروع بحرين سيرف بارك – كلوب هاواي اكسبيرينس (The Bahrain Surf Park – Club Hawaii Experience) الأول من نوعه في منطقة الشرق الأوسط، حيث يمتد على مساحة تبلغ 50 ألف متر مربع، ويضم أحدث تقنيات توليد الأمواج لتقديم تجربة ركوب أمواج عالمية المستوى. ومن المتوقع أن يستقطب المنتزه نحو 300 ألف زائر سنويًا، حيث سيضم المشروع مجموعة مميزة من المطاعم والمقاهي، وأجنحة خاصة (كابانات)، وأكاديمية لتعليم ركوب الأمواج، إلى جانب مساحات مخصصة لإقامة الفعاليات. وتبلغ تكلفة المشروع 33 مليون دينار بحريني، وقد بدأت أعمال الإنشاء في الربع الثاني من عام 2025، على أن يُستكمل في الربع الثالث من العام 2026.

أما مشروع فنادق تيفولي وأفاني (Tivoli & Avani Hotels)، فيعد من المشاريع البارزة ضمن مخطط تطوير بلاج الجزائر، حيث يضم فندقين فاخرين وثلاثة مباني سكنية تحمل العلامتين التجاريتين العالميتين. ويمتد المشروع على مساحة 19,684 متر مربع، ويشمل 204 غرف فندقية و147 شقة فندقية، إلى جانب مطاعم راقية، ومرافق صحية، ومساحات ترفيهية مخصصة للعائلات. وتبلغ التكلفة الإجمالية للمشروع 58 مليون دينار بحريني، ومن المقرر اكتماله في الربع الثالث من عام 2026.

في حين يهدف مشروع نادي أزور بيتش كلوب (Azure Beach Club) إلى تقديم تجربة شاطئية راقية على ساحل بلاج الجزائر، من خلال مسبح مطل على البحر، ومطعم مميز، ومجموعة من المرافق

المتنوعة. ويغطي المشروع مساحة 16,500 متر مربع، بإجمالي استثمار يبلغ 4 ملايين دينار بحريني. وقد بدأت أعمال الإنشاء في الربع الثاني من عام 2025، ومن المقرر اكتماله في الربع الثاني من العام 2026.

مشاريع برنامج التنمية الخليجي

شهدت المشاريع التنموية الكبرى الممولة من قبل برنامج التنمية الخليجي تقدماً منذ عام 2011، مما يعكس المساندة المستمرة لجهود المملكة في تطوير بنيتها التحتية وتعزيز مسيرتها التنموية بما يحقق أهدافها الاستراتيجية. خلال الربع الثاني من عام 2025، بلغت قيمة العقود التي تمت ترسيتها حوالي 22 مليون دولار أمريكي. ومن أبرز هذه المشاريع تنفيذ تقاطع شارع الشيخ عيسى بن سلمان مع شارع الشيخ زايد الشمالي (تقاطع بوقوة). ويهدف المشروع إلى تطوير المنفذ الرئيسي الوحيد في الوقت الحالي لمنطقة بوقوة، وربط منطقتي بوقوة وسلماباد، وذلك للمساهمة في تخفيف الازدحامات المرورية على شارع الشيخ عيسى بن سلمان .وبذلك، ارتفع إجمالي قيمة المشاريع التي تمت ترسيتها منذ انطلاق البرنامج إلى ما يقارب 6.4 مليار دولار أمريكي.

تطورات صندوق التنمية الخليجي

(مليون دولار أمريكي، قيمة تراكمية)

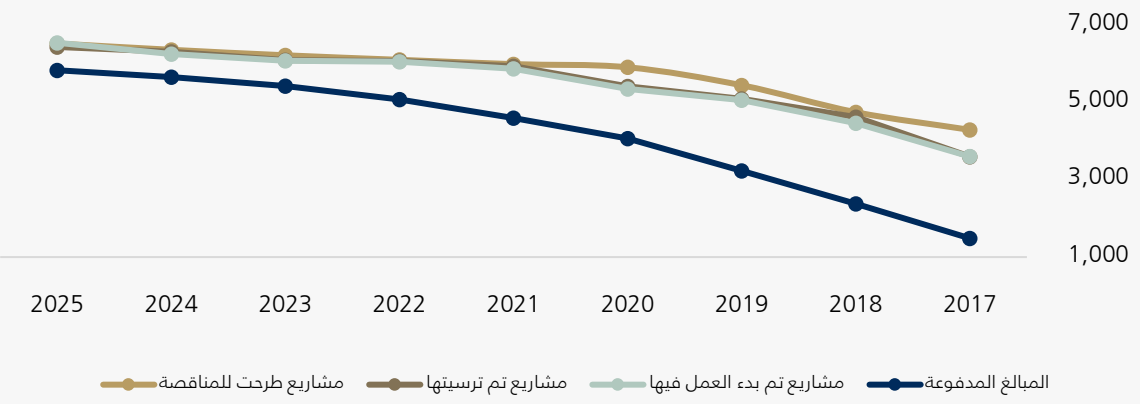

المصدر: وزارة المالية والاقتصاد الوطني

الحساب الجاري

وفقاً للبيانات الأولية لميزان المدفوعات الصادرة عن مصرف البحرين المركزي، سجل الحساب الجاري فائضاً قدره 172.9 مليون دينار بحريني في الربع الثاني من العام 2025، مقارنة بفائض قدره 252.6 مليون دينار بحريني في الربع الثاني من العام الماضي. وبذلك، بلغت نسبة الحساب الجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية 3.9% خلال الربع الثاني من العام 2025.

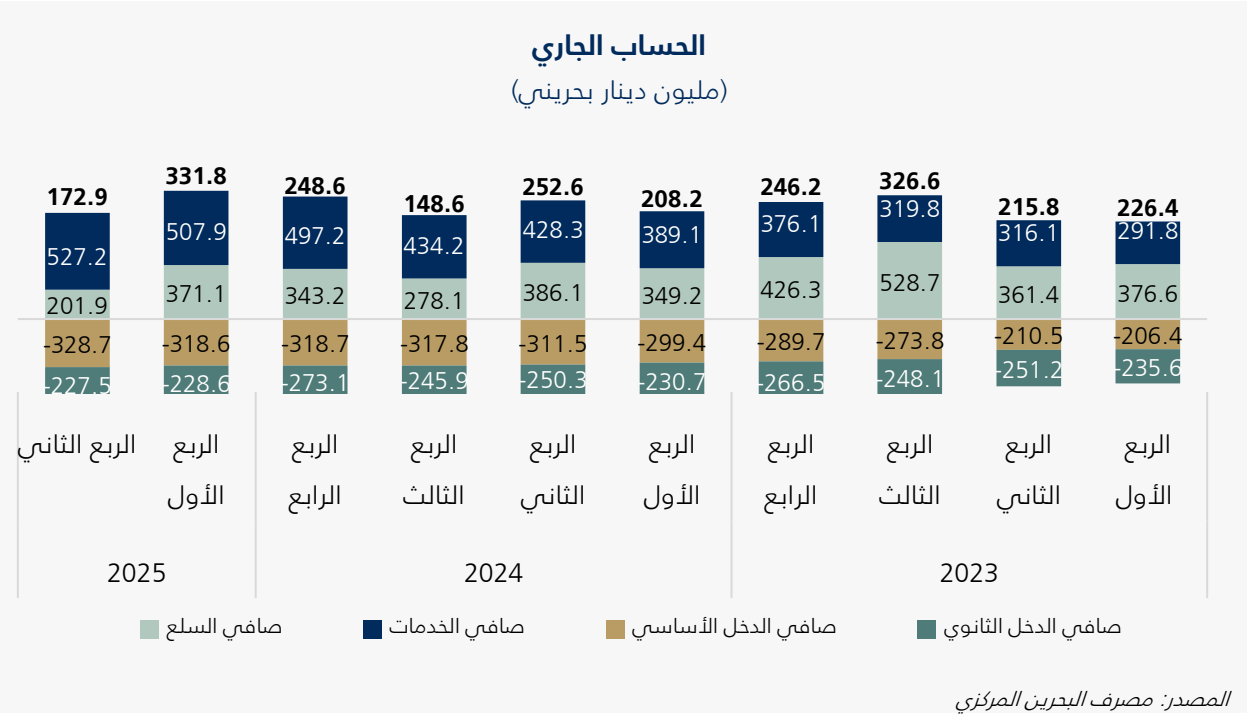

المصدر: مصرف البحرين المركزي

انخفضت القيمة الإجمالية للصادرات بنسبة 8.9% على أساس سنوي في الربع الثاني من العام 2025، لتصل إلى 2,088.8 مليون دينار بحريني. ويعود هذا الانخفاض إلى تراجع قيمة الصادرات النفطية بنسبة 24.8%، لتبلغ 897.2 مليون دينار بحريني، على الرغم من ارتفاع قيمة الصادرات غير النفطية بنسبة 8.3% في الربع الثاني من العام 2025 لتبلغ 1,191.6 مليون دينار بحريني.

وفقاً لإحصاءات التجارة الخارجية الصادرة عن هيئة المعلومات والحكومة الإلكترونية، شكلت الصادرات الوطنية المنشأ النسبة الأكبر من إجمالي الصادرات، حيث بلغت 997.5 مليون دينار بحريني، مسجلة ارتفاعاً بنسبة 11.6% على أساس سنوي. في المقابل، بلغت قيمة السلع المعاد تصديرها نحو 194.1 مليون دينار بحريني، مسجلة انخفاضاً بنسبة 5.7% مقارنة بنتائج الربع الثاني من العام 2024.

وفيما يتعلق بالسلع المصدرة، تصدرت المعادن الأساسية والفئات المعدنية الأساسية قائمة السلع الأكثر تصديرًا من مملكة البحرين خلال الربع الثاني من العام 2025، حيث شكلت 61.4% من إجمالي

الصادرات وطنية المنشأ. وجاءت المنتجات المعدنية في المرتبة الثانية بنسبة 15.2%، تلتها المواد الكيميائية بنسبة 7.0%.

وبالنسبة للشركاء التجاريين للصادرات غير النفطية وطنية المنشأ، حافظت المملكة العربية السعودية على مكانتها كشريك تجاري رئيسي، حيث استحوذت على 22.1% من إجمالي الصادرات. وجاءت دولة الإمارات العربية المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية في المرتبتين الثانية والثالثة بنسبة 10.3% و9.8% على التوالي، بينما سجلت مملكة هولندا ودولة قطر نسبًا بلغت 4.5% و3.9%، على التوالي.

أبرز الشركاء التجاريين من حيث الصادرات غير النفطية (وطنية المنشأ)

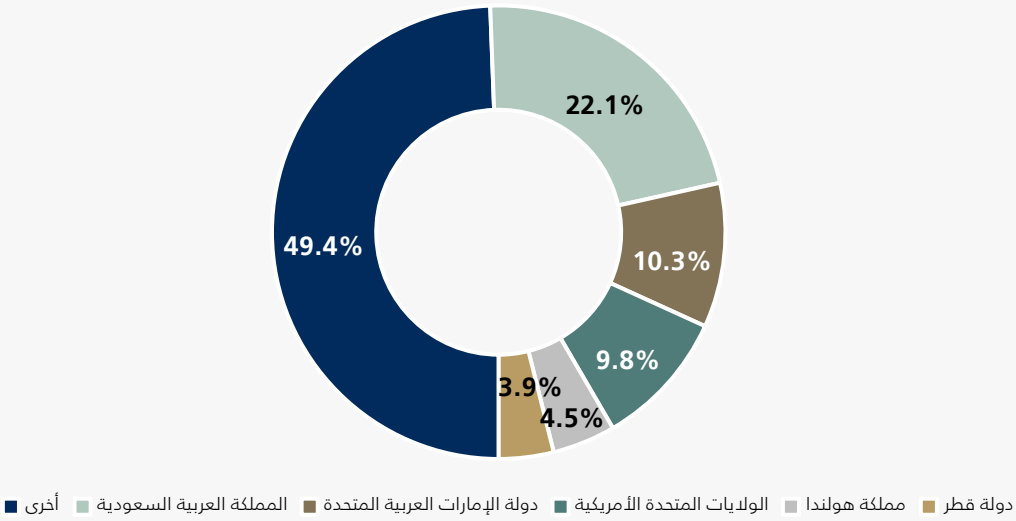

المصدر: هيئة المعلومات والحكومة الإلكترونية

على صعيد الواردات، سجلت الواردات غير النفطية خلال الربع الثاني من العام 2025 نموًا بنسبة 8.5% على أساس سنوي، لتصل قيمتها إلى 1,529.7 مليون دينار بحريني. وقد شكلت المعدات الميكانيكية والكهربائية النسبة الأكبر من إجمالي الواردات بنسبة 22.3%، تلتها المواد الكيميائية بنسبة 14.4%، ثم المنتجات المعدنية بنسبة 13.1%.

وفيما يتعلق بالشركاء التجاريين للواردات غير النفطية، استحوذت جمهورية الصين الشعبية على أعلى نسبة بواقع 13.9% من إجمالي الواردات. وجاءت دولة الإمارات العربية المتحدة في المرتبة الثانية بنسبة 8.9%، تلتها أستراليا بنسبة 8.1%. كما سجلت جمهورية البرازيل الاتحادية والولايات المتحدة الأمريكية نسبًا بلغت 6.6% و6.3% من إجمالي الواردات على التوالي.

أبرز الشركاء التجاريين من حيث الواردات غير النفطية

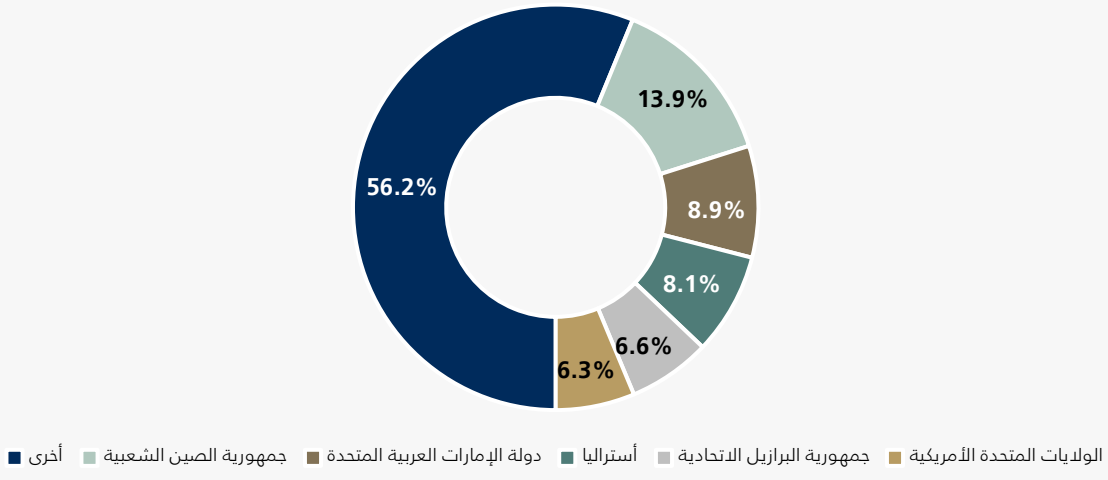

المصدر: هيئة المعلومات والحكومة الإلكترونية

وفيما يخص مكونات الحساب الجاري الأخرى، ارتفعت قيمة صافي الصادرات الخدمية بنسبة 23.1% على أساس سنوي لتصل إلى إجمالي 527.2 مليون دينار بحريني خلال الربع الثاني من العام 2025. أما صافي الدخل الأساسي فسجل نمواً بنسبة 5.5%، على أساس سنوي ليصل إلى إجمالي 328.7 مليون دينار بحريني. ومن جانب آخر، انخفضت تحويلات العاملين للخارج بنسبة 9.1% لتصل إلى إجمالي 227.5 مليون دينار بحريني.

الاستثمار الأجنبي المباشر

وفقًا للنتائج الأولية لمسح الاستثمار الأجنبي المباشر الذي أجرته هيئة المعلومات والحكومة الإلكترونية بالتعاون مع مصرف البحرين المركزي، ارتفع الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى مملكة البحرين بنسبة 5.4% على أساس سنوي في الربع الثاني من العام 2025، ليصل إلى 17.5 مليار دينار بحريني، مقارنة بـ 16.6مليار دينار بحريني في الربع الثاني من العام 2024.

رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر*

(مليار د.ب.)

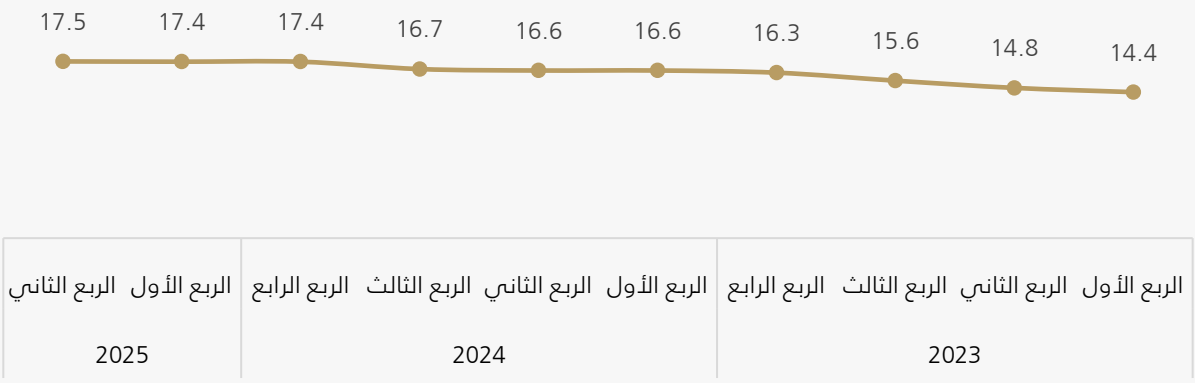

*تمت مراجعة بيانات الفترة السابقة

المصدر: هيئة المعلومات والحكومة الإلكترونية

استمر قطاع الخدمات المالية والتأمين تصدره كأكبر مساهم ضمن إجمالي رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث شكل نحو 65.1% بقيمة 11.4 مليار دينار بحريني في الربع الثاني من العام 2025، مسجلاً زيادة بنسبة 7.6% على أساس سنوي. وجاء قطاع الصناعة التحويلية في المرتبة الثانية، ممثلًا 13.3% من إجمالي رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر، بقيمة 2.3 مليار دينار بحريني، بزيادة قدرها 2.9% على أساس سنوي. كما شكلت الأنشطة المهنية والعلمية والفنية 5.9% من إجمالي رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر، مسجلة أعلى معدل نمو سنوي بنسبة 13.4% بقيمة 1.0مليار دينار بحريني.

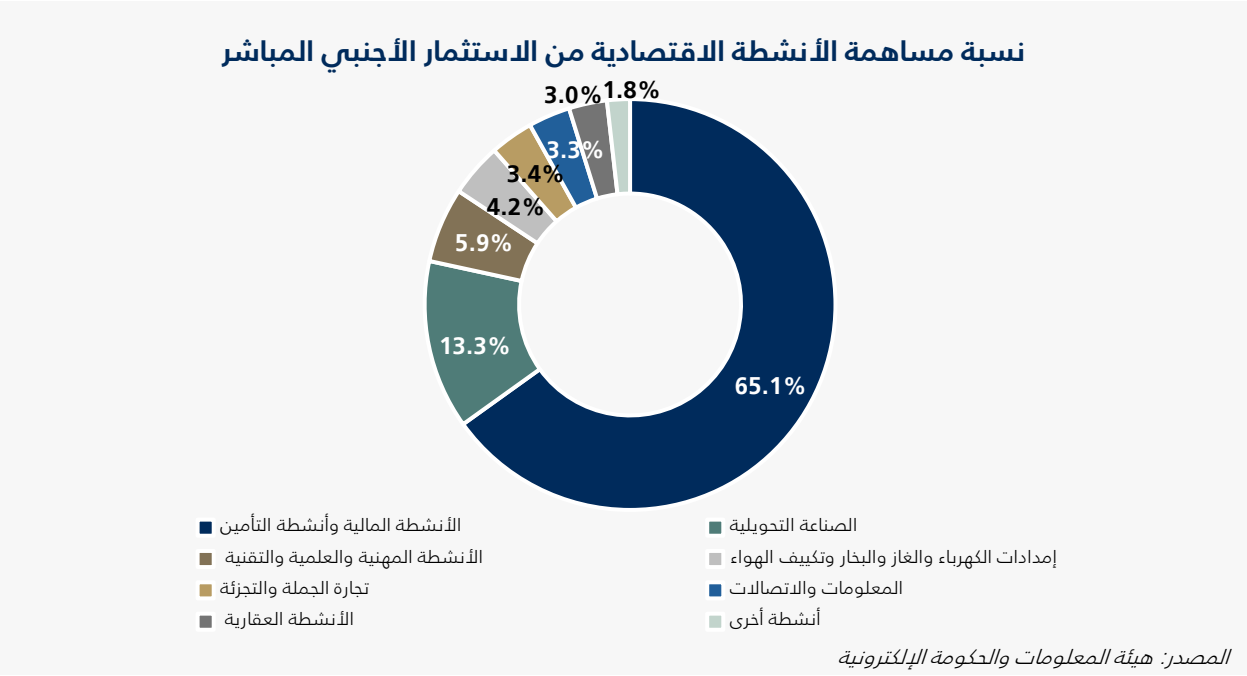

المصدر: هيئة المعلومات والحكومة الإلكترونية

أما من حيث مصادر الاستثمار، فقد حافظت دولة الكويت على موقعها كأكبر مصدر للاستثمار الأجنبي المباشر الوارد باستثمارات بلغت 6.0 مليار دينار بحريني، أي ما يمثل 34.6% من إجمالي رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر. وجاءت المملكة العربية السعودية في المرتبة الثانية باستثمارات قدرها 3.9 مليار دينار بحريني، مساهمة بنسبة 22.3% من إجمالي الرصيد، بينما احتلت دولة الإمارات العربية المتحدة المرتبة الثالثة باستثمارات بلغت 1.6 مليار دينار بحريني، أي ما يعادل 9.4% من إجمالي رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر.

سوق العمل

وفقاً للبيانات الأولية الصادرة عن الهيئة العامة للتأمين الاجتماعي بنهاية الربع الثاني للعام 2025، ارتفع العدد الإجمالي للبحرينيين المسجلين في القطاعين العام والخاص بنسبة 0.5% مقارنة بالربع الأول من العام 2025 ليصل إلى 156,405 بحرينياً. وبلغ عدد العاملين البحرينيين المسجلين في القطاع الخاص لدى الهيئة العامة للتأمين الاجتماعي 105,035 بحرينياً، مشكّلين بذلك ما نسبته 67.2% من إجمالي البحرينيين المسجلين لدى الهيئة، في حين بلغ عدد العاملين البحرينيين المسجلين في القطاع العام 51,370 بحرينياً. وشكلت المرأة حوالي 42.3% من إجمالي المسجلين البحرينيين ليبلغ عددهن 66,099 بحرينية. ومن جانب آخر، بلغ عدد العاملين غير البحرينيين المسجلين في القطاع الخاص 470,265 عامل، مسجلاً زيادة بنسبة 0.03% مقارنة بالربع الأول من العام 2025.

أعداد العاملين البحرينيين المسجلين بحسب القطاع

(ألف عامل بحريني)

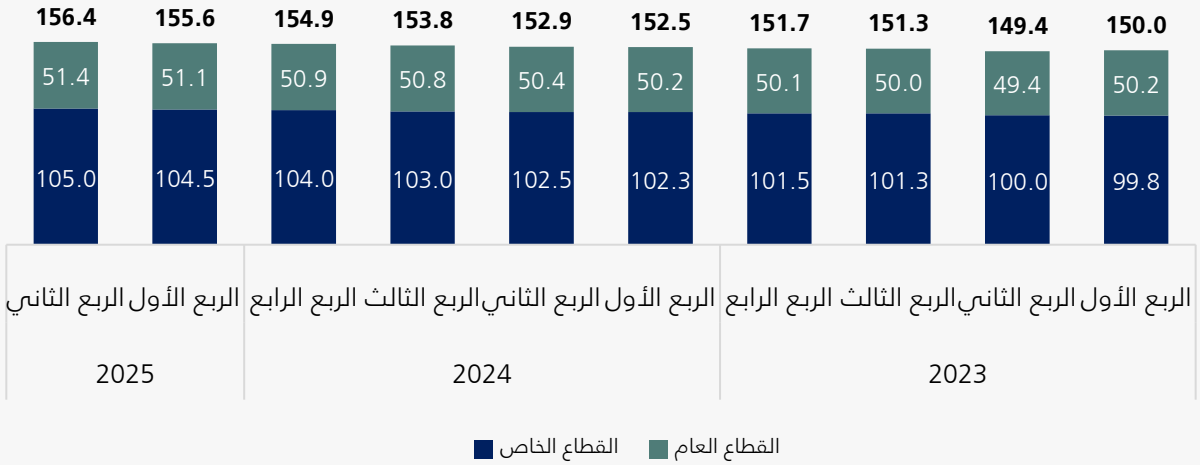

المصدر: الهيئة العامة للتأمين الاجتماعي

أما بالنسبة لمتوسط الأجور، فقد سجل ارتفاعاً للعاملين البحرينيين في القطاعين بنسبة 1.0% على أساس فصلي. بالنسبة للقطاع الخاص، فقد ارتفع متوسط الأجور بنسبة 1.6% مقارنة بالربع الأول من العام 2025، ليبلغ 895 دينار بحريني، كما سجل ارتفاعاً طفيفاً بنسبة 0.1% على أساس فصلي في القطاع العام ليبلغ المتوسط 975 دينار بحريني. بينما انخفض متوسط الأجر الشهري للعاملين غير البحرينيين بنسبة 0.4%، ليبلغ 270 دينار بحريني.

وفيما يتعلق بوسيط الأجور للعاملين البحرينيين في القطاع الخاص فقد استقر 500 دينار بحريني، بنفس مبلغ الربع الأول من العام 2025. من جهة أخرى، ارتفع الوسيط الشهري للبحرينيين في القطاع العام بنسبة 0.1% على أساس فصلي ليصل إلى 814 دينار بحريني.

وبحسب الجنس، فقد بلغ وسيط الأجر الشهري في القطاع العام 818 دينار بحريني للبحرينيات، بينما بلغ 788 دينار بحريني للبحرينيين. في المقابل، بلغ وسيط الأجر الشهري في القطاع الخاص 500 دينار بحريني للبحرينيات، بينما بلغ 508 دينار بحريني للبحرينيين.

مستجدات السياسات النقدية والقطاع المالي

%7.4
نسبة النمو السنوي لعرض النقد بمفهومه الضيق (ن1)

%2.0
نسبة نمو إجمالي قيمة القروض المقدمة من البنوك التجارية على أساس سنوي

%2.1
نسبة نمو إجمالي الودائع المحلية (بالدينار البحريني والعملات الأجنبية)

%1.0
النمو السنوي لمؤشر البحرين الإسلامي

عرض النقد

وفقاً للبيانات الصادرة عن مصرف البحرين المركزي في الربع الثاني من العام 2025، نمت القاعدة النقدية (ن0) لتبلغ 6.7 مليار دينار بحريني، بنسبة زيادة طفيفة بلغت 1.3% على أساس سنوي. أما من حيث عرض النقد بمفهومه الضيق (ن1)، فقد بلغ 2.9 مليار دينار بحريني، مسجلاً نمواً بنسبة 7.4% على أساس سنوي، مقارنةً بـ 2.7 مليار دينار بحريني في الربع الثاني من العام 2024. جاء هذا النمو مدفوعاً بزيادة النقد المتداول خارج المصارف وودائع القطاع الخاص تحت الطلب بالدينار البحريني، مما يعكس زيادة السيولة في القطاع الخاص واستقرار الطلب على المعاملات الرقمية والنقد التقليدي.

ومن جانب آخر، شهد عرض النقد بمفهومه الواسع (ن2) زيادة معتدلة بنسبة 0.8% على أساس سنوي، ليصل إلى 14.1 مليار دينار بحريني، مقارنةً بـ 14.0 مليار دينار بحريني خلال الربع الثاني من العام 2024. أما من ناحية عرض النقد الواسع والودائع الحكومية (ن3)، فقد بلغ 16.5 مليار دينار بحريني، مسجلاً نمواً بنسبة 2.8% على أساس سنوي، مدعوماً بنمو ودائع القطاع الحكومي بنسبة بلغت 16.3% على أساس سنوي.

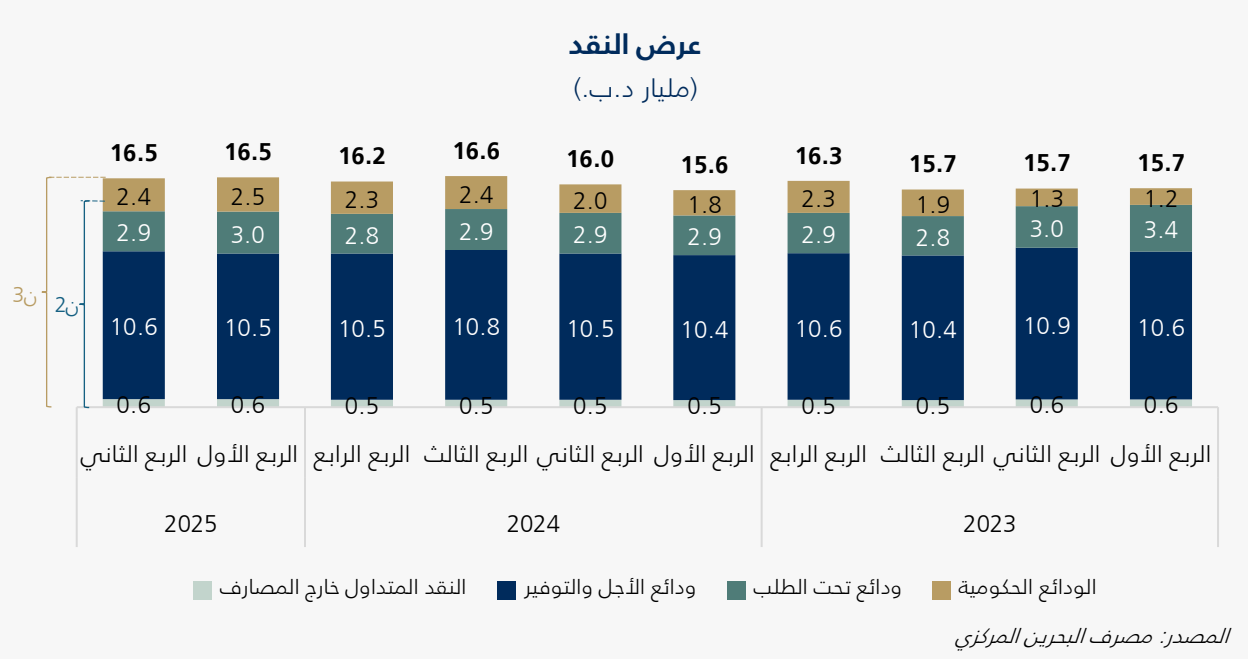

المصدر: مصرف البحرين المركزي

الائتمان والودائع المصرفية

نمت القروض المقدمة من قبل مصارف التجزئة في الربع الثاني من العام 2025 بنسبة 2.0% على أساس سنوي لتصل إلى حوالي 12.5 مليار دينار بحريني. وشكلت القروض الشخصية الحصة الأكبر من إجمالي القروض بنسبة 49%، مسجلة نمو بنسبة 3.2% على أساس سنوي لتصل إلى 6.1 مليار دينار بحريني في الربع الثاني من العام 2025 مقارنةً بـ 5.9 مليار دينار بحريني في الربع الثاني من العام 2024.ضمن قطاع القروض الشخصية، شكلت القروض العقارية ما يقارب 50.7% من إجمالي القروض الشخصية، حيث بلغت حوالي 3.1 مليار دينار بحريني. أما بالنسبة للقروض المقدمة لقطاع الاعمال، فقد شكلت 43% من إجمالي القروض، محققة زيادة بنسبة 1.2% على أساس سنوي لتبلغ 5.4 مليار دينار بحريني مقارنة بـ 5.3 مليار دينار بحريني في الربع الثاني من العام 2024. في المقابل، تراجعت قيمة القروض المقدمة للقطاع الحكومي بنسبة 0.2% على أساس سنوي لتبلغ قيمتها 1.0 مليار دينار بحريني في الربع الثاني من العام 2025.ومن جانب آخر ، بلغت نسبة القروض المتعثرة من إجمالي القروض في قطاع مصارف التجزئة 2.9% في الربع الثاني من العام 2025، بالمقارنة بنسبة 4.0% المسجلة في نفس الفترة من العالم السابق.

النمو السنوي في الائتمان الصادر عن البنوك التجارية

(مليار د.ب.)

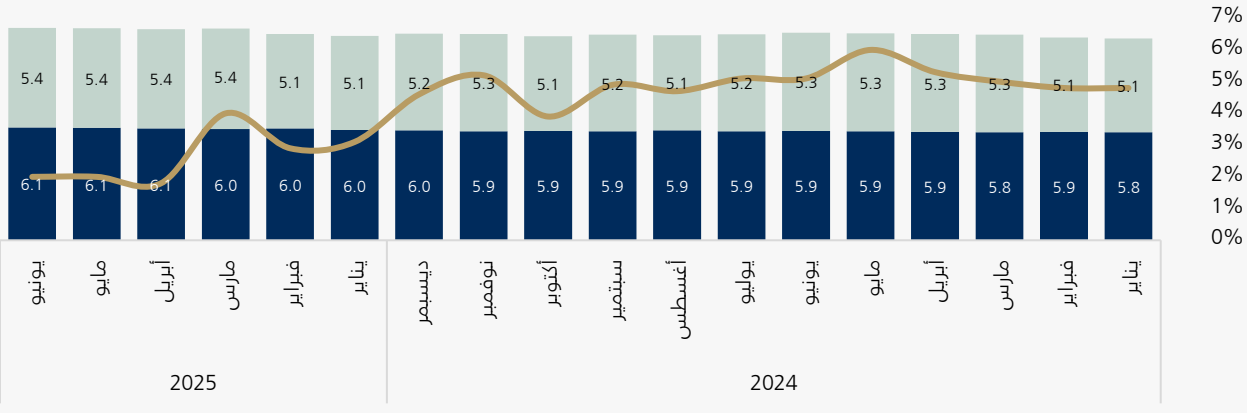

المصدر: مصرف البحرين المركزي

أما فيما يخص الودائع لغير المصارف، فقد انخفض إجمالي قيمتها بالدينار البحريني والعملات الأجنبية خلال الربع الثاني من العام 2025 بنسبة 2.2% على أساس سنوي، لتبلغ نحو 19.8 مليار دينار بحريني. وقد شكلت الودائع المحلية 80% من إجمالي الودائع لغير المصارف، حيث بلغت قيمتها بالدينار

البحريني والعملات الأجنبية حوالي 15.8 مليار دينار بحريني، مسجلة نمو بنسبة 2.1% على أساس سنوي، مدفوعة بنمو ودائع القطاع الحكومي بنسبة 12% على أساس سنوي ونمو ودائع القطاع الخاص بنسبة 0.6%. كما شكلت الودائع الأجنبية 20% من إجمالي الودائع لغير المصارف بالدينار البحريني والعملات الأجنبية، وسجلت انخفاضاً بنسبة 15.7% على أساس سنوي لتبلغ حوالي 4.0 مليار دينار بحريني خلال الربع الثاني من العام 2025.

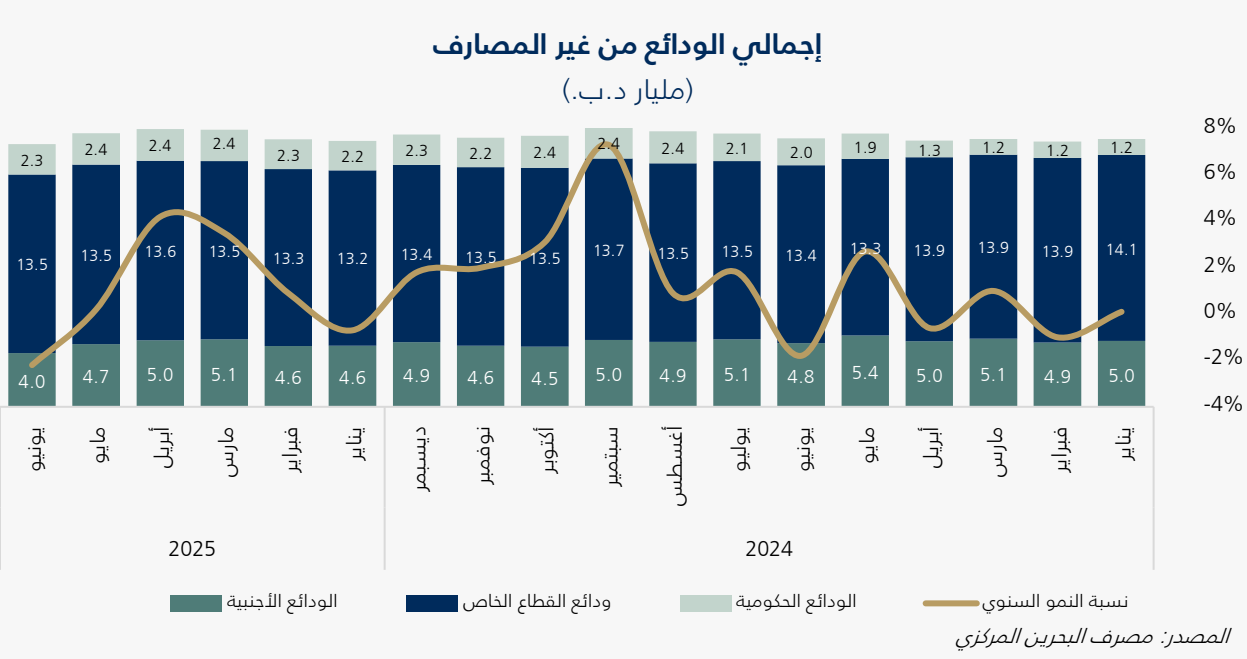

المصدر: مصرف البحرين المركزي

الأسواق المالية

وفقًا لنشرة التداول الفصلية لبورصة البحرين للربع الثاني من العام 2025، أغلق مؤشر البحرين العام عند 1,943.81 نقطة، منخفضًا من 2,025.49 نقطة في الربع الثاني من العام 2024، بانخفاض سنوي نسبته 4.03%. من ناحية أخرى، أغلق مؤشر البحرين الإسلامي عند 829.48 نقطة مقارنةً بـ 821.58 نقطة في الربع الثاني من العام 2024، مسجلاً زيادة طفيفة بنسبة 1.0% على أساس سنوي.

بلغت القيمة السوقية لبورصة البحرين 7.6 مليار دينار بحريني في الربع الثاني من العام 2025، مقارنة بـ 8.0 مليار دينار بحريني في الربع الثاني من العام 2024، مسجلةً انخفاضاً بنسبة 5.6% على أساس سنوي. وعلى مستوى القطاعات، كانت القيمة السوقية للقطاع المال الأعلى خلال الربع، حيث

شكّل نسبة 62.8% من إجمالي القيمة السوقية. في حين جاء قطاع المواد الأساسية بالمرتبة الثانية بنسبة مساهمة بلغت 18.5%.

شهدت قيمة الأسهم المتداولة تراجعاً في الربع الثاني من العام 2025 بنسبة 29.8% على أساس سنوي، حيث بلغت قيمتها 50.8 مليون دينار بحريني. ويعود هذا التراجع إلى انخفاض بقيمة الأسهم المتداولة في عدد من القطاعات منها قطاع السلع الاستهلاكية الأساسية، وقطاع المواد الأساسية، وقطاع المال. أما فيما يخص كمية الأسهم المتداولة، فقد انخفض عددها كذلك من 219.5 مليون سهم إلى 482.3 مليون سهم خلال الربع الثاني من العام 2024، أي بمعدل انخفاض يبلغ 54.5%.

مؤشرات بورصة البحرين

(نقطة)

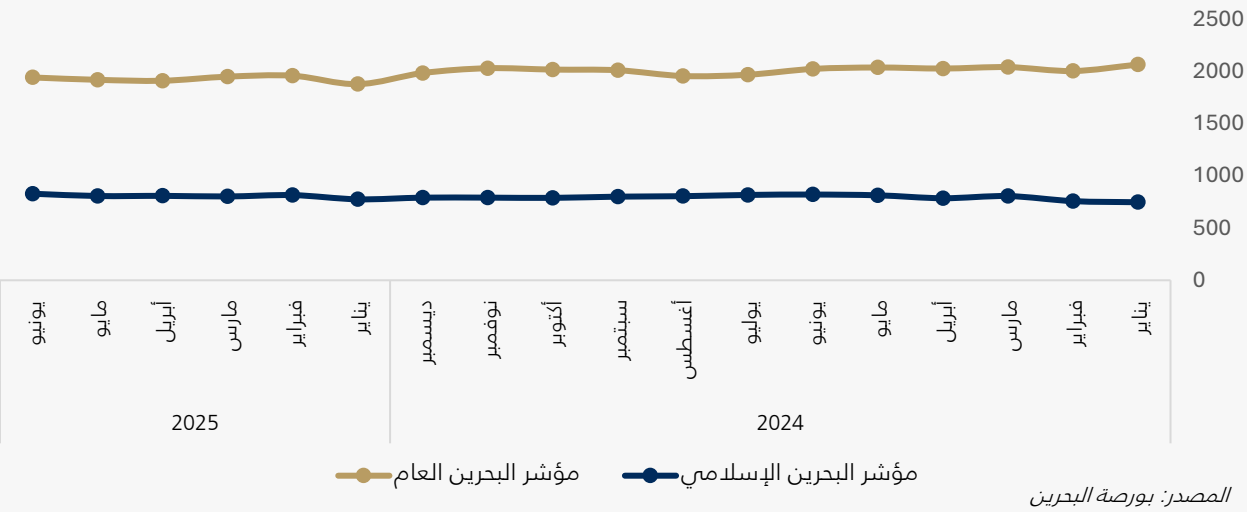

المصدر: بورصة البحرين

السندات والصكوك قصيرة الأجل الصادرة من مصرف البحرين المركزي

أصدر مصرف البحرين المركزي 24 إصداراً من الصكوك والسندات خلال الربع الثاني من العام 2025 بقيمة إجمالية تقارب 1.76 مليار دينار بحريني. من بين هذه الإصدارات، حققت سندات التنمية الحكومية رقم 40 أعلى نسبة فائدة بنسبة 6.13 % بفترة استحقاق تبلغ 3 سنوات (1,096 يوماً)، وحققت سندات التنمية الحكومية رقم 39 الأعلى قيمةً حيث تم إصدارها بقيمة 250 مليون دينار بحريني. وفيما يتعلق بأعلى معدل اكتتاب خلال الربع الثاني من العام 2025، سجل صك الإجارة رقم 238 نسبة 345%.

تاريخ الإصدار	الإصدار	القيمة (مليون د.ب.)	الاستحقاق (يوم)	نسبة الفائدة / معدل الربح (%)	متوسط السعر (%)	زيادة الاكتتاب (%)
2 ابريل 2025	أذونات الخزانة رقم 2063	70	91	5.27	98.686	124
3 ابريل 2025	صكوك الإجارة رقم 236	26	182	5.25	-	299
9 ابريل 2025	صكوك السلم رقم 288	43	91	5.27	-	125
16 ابريل 2025	أذونات الخزانة رقم 2064	70	91	5.35	98.666	100
17 ابريل 2025	أذونات الخزانة رقم 127	100	364	5.03	95.162	123
23 ابريل 2025	أذونات الخزانة رقم 2065	70	91	5.27	98.685	166
29 ابريل 2025	سندات التنمية الحكومية رقم 39	250	730	5.75	-	308
30 ابريل 2025	أذونات الخزانة رقم 2066	70	91	5.30	98.677	118
1 مايو 2025	صكوك الإجارة رقم 237	26	182	5.28	-	258
4 مايو 2025	أذونات الخزانة رقم 2067	35	182	5.38	97.350	132
7 مايو 2025	أذونات الخزانة رقم 2068	70	91	5.29	98.680	115
14 مايو 2025	صكوك السلم رقم 289	43	91	5.29	-	152
21 مايو 2025	أذونات الخزانة رقم 2069	70	91	5.27	98.686	216
22 مايو 2025	أذونات الخزانة رقم 128	100	364	5.12	95.081	139
25 مايو 2025	أذونات الخزانة رقم 2070	35	182	5.44	97.322	103
28 مايو 2025	أذونات الخزانة رقم 2071	70	91	5.23	98.696	182
29 مايو 2025	سندات التنمية الحكومية رقم 40	250	1096	6.13	-	203
4 يونيو 2025	أذونات الخزانة رقم 2072	70	91	5.20	98.703	199
5 يونيو 2025	صكوك الإجارة رقم 238	26	182	5.35	-	345
11 يونيو 2025	صكوك السلم رقم 290	43	91	5.20	-	168
18 يونيو 2025	أذونات الخزانة رقم 2073	70	91	5.17	98.711	188
19 يونيو 2025	أذونات الخزانة رقم 129	100	364	5.28	94.936	100
22 يونيو 2025	أذونات الخزانة رقم 2074	35	182	5.36	97.363	174
25 يونيو 2025	أذونات الخزانة رقم 2075	70	91	5.37	98.662	100

المصدر: مصرف البحرين المركزي

تنافسية مملكة البحرين على المستوى العالمي

الصدارة على مستوى الدول العربية

في الالتزام بالقانون والنظام حسب تقرير السلامة العالمية 2025

الثالثة عالمياً

في مؤشر التمويل المالي حسب تقرير واقع الاقتصاد الإسلامي العالمي 2025

خامس أفضل دولة في العالم

في جذب مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر الجديدة حسب مؤشر أداء "غرينفيلد" للاستثمارات الأجنبية المباشرة 2025

السابعة عالمياً

في مؤشر سياسات وثقافة ريادة الأعمال في مؤشر الابتكار العالمي 2025

البيئة الاقتصادية

- **الخامسة عالميًا في الترتيب العام**
- **الثالثة عالميًا في مؤشر التمويل الإسلامي**

حافظت مملكة البحرين على المرتبة الخامسة عالميًا للعام الثاني على التوالي في تقرير **واقع الاقتصاد الإسلامي العالمي 2025/2024** الصادر عن دينار ستاندرد. . هذا وحققت المملكة المرتبة الثالثة عالميًا في مؤشر التمويل الإسلامي، وذلك نتيجة لزيادة أصول الاستثمارات المالية الإسلامية بنسبة 41%، وارتفاع بنسبة 100% في عدد الصناديق المالية الإسلامية.

- **خامس أفضل دولة في العالم في جذب مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر الجديدة**

جاءت مملكة البحرين في المرتبة الخامسة عالمياً في **مؤشر أداء "غرينفيلد" للاستثمارات الأجنبية المباشرة 2025** الصادر عن مرصد الاستثمارات الأجنبية المباشرة التابع للفايننشال تايمز والذي يقيم أداء الدول بناءً على قدراتها في استقطاب مشاريع الاستثمارات الأجنبية المباشرة الجديدة. حققت المملكة درجة 5.8 ما يعكس قدراتها على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة بواقع خمس مرات من حجمها الاقتصادي.

ريادة الأعمال والابتكار والتكنولوجيا

- **تقدمت بواقع 10 مراكز في التصنيف العام**
- **الأولى عالميا في مؤشر سهولة الوصول الى خدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات**
- **السابعة عالميا في مؤشر سياسات وثقافة ريادة الأعمال**

حققت مملكة البحرين أعلى تحسن ضمن دول شمال أفريقيا وغرب آسيا بواقع 10 مراكز في **مؤشر الابتكار العالمي 2025** الصادر عن المنظمة العالمية للملكية الفكرية (WIPO)، والذي يقيس القدرات الابتكارية لـ139 دولة ومدى قدرتها على توظيف منظوماتها الابتكارية لإنتاج مخرجات متقدمة. .كما جاءت مملكة البحرين في المركز الأول عالميًا في مؤشر الوصول إلى خدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، بالإضافة إلى تحقيقها المركز السابع عالميًا في مؤشر سياسات وثقافة ريادة الأعمال.

التنمية البشرية

- **الخامسة عالميا في المهارات المالية**
- **الخامسة عالميا في مؤشر المهارات المالية**
- **الأولى في دول مجلس التعاون الخليجي في مهارات**

وفقاً **تصنيف المواهب العالمية 2025** الصادر عن المعهد الدولي للتنمية الإدارية الذي يقيم قدرة 69 دولة على استقطاب وتطوير والمحافظة على رأس مالها البشري. جاءت مملكة البحرين في المرتبة الخامسة عالمياً في مؤشر المهارات المالية. كما وحققت مملكة البحرين المركز الأول خليجياً في مؤشر مهارات اللغة.

- **الأولى على مستوى الدول العربية في الالتزام بالقانون والنظام**
- **من ضمن أكثر عشرة دول أماناً**

تصدّرت البحرين الدول العربية في الالتزام بالقانون والنظام، وذلك وفقًا لنتائج **تقرير غالوب العالمي للسلامة لعام 2025**، الذي يصنف أداء 144 دولة من خلال آراء السكان عن مستوى الأمن والأمان ومدى ثقتهم في القوات الأمنية المحلية. حيث حصلت مملكة البحرين على 91 نقطة من أصل 100 في مؤشر الالتزام بالقانون والنظام، وهي أعلى درجة على مستوى الدول العربية. كما وبين التقرير بأن 90% من الأفراد يشعرون بالأمان ليلاً مما يجعل المملكة من ضمن الدول العشر الأكثر أماناً.

قائمة المصطلحات

المصطلح	التوضيح
مفاهيم اقتصادية	
الحسابات القومية	مجموعة متماسكة ومتسقة ومتكاملة من حسابات الاقتصاد الكلي تستند إلى مجموعة من المفاهيم والتعاريف والتصانيف وقواعد المحاسبة المتفق عليها دولياً.
الناتج المحلى الإجمالى بطريقة الإنتاج	القيمة الإجمالية للسلع والخدمات النهائية المنتجة داخل الدولة خلال فترة محددة، عادة ما يكون الناتج المحلي الإجمالي سنوياً (و/أو) فصلياً.
معدل النمو الحقيقي	معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة، بحيث يتم إلغاء أثر التضخم بين السنة الجارية وسنة الأساس (2010).
التضخم	الارتفاع في المستوى العام لمؤشر أسعار المستهلك خلال فترة زمنية محددة.
مؤشر أسعار المستهلك	مؤشر اقتصادي واجتماعي معد لقياس التغيرات عبر الزمن في المستوى العام لأسعار السلع الاستهلاكية والخدمات التي تحصل عليها الأسر المعيشية أو تستخدمها أو تدفع لقاء استهلاكها.
مؤشر أسعار المنتج	مؤشر اقتصادي معد لقياس التغيرات عبر الزمن في المستوى العام لأسعار البيع التي يتلقاها المنتجون المحليون مقابل إنتاجهم.
القطاعات الاقتصادية	
الأنشطة النفطية	تشمل نشاط استخراج النفط الخام والغاز الطبيعي.
الأنشطة غير النفطية	تشمل كل الأنشطة الاقتصادية الأخرى ما عدا أنشطة القطاع النفطي.
الأنشطة المالية وأنشطة التأمين	يشمل أنشطة الخدمات المالية بما فيها التأمين وإعادة التأمين وأنشطة تمويل المعاشات التقاعدية. ويشمل أيضاً أنشطة إمساك الأصول على غرار أنشطة الشركات القابضة وأنشطة الائتمانيات والصناديق والكيانات المالية المتشابه.
تجارة الجملة والتجزئة	يشمل بيع أي نوع من السلع (البيع دون إجراء أية عمليات تحويل) بالجملة والتجزئة، وتقديم الخدمات المرتبطة ببيع السلع. ويشمل أيضاً إصلاح المركبات والدراجات النارية.
أنشطة خدمات الإقامة والطعام	يشمل تقدم خدمات الإقامة القصيرة للزوار وغيرهم من مسافرين، وتقديم وجبات كاملة ومشروبات للاستهلاك السريع.
الصناعات التحويلية	يشمل وحدات تعمل في التحويل الطبيعي، أو الكيميائي للمواد، أو الجواهر، أو المكونات إلى منتجات جديدة، مثل المعامل أو المصانع أو المطاحن وغيرها. ومن أمثلة الصناعات التحويلية: صنع المنتجات الغذائية والمشروبات ومنتجات التبغ وكذلك صنع المنسوجات والخشب وصنع الورق والمنتجات النفطية المكررة والمواد الكيميائية، والمعادن اللافلزية، وصنع الأثاث، وغيرها.
الإدارة العامة	يشمل الأنشطة ذات الطبيعة الحكومية التي تقوم بها الإدارة العامة مثل تنفيذ القوانين وإصدار اللوائح الخاصة بها، وإدارة البرامج القائمة على أساسها، كما يشمل الأنشطة التشريعية والضرائب والدفاع الوطني ولنظام العام والسلامة وخدمات الهجرة والشؤون الخارجية.

المصطلح	التوضيح
النقل والتخزين	يشمل تقدم خدمات نقل الركاب والبضائع عن طريق خطوط الأنابيب، وكذلك النقل البري والبحري والجوي بالإضافة إلى الأنشطة المرتبطة مثل مرافق الموانئ والمرائب ومناولة البضائع وتخزينها وما إلى ذلك. ويدخل أيضاً أنشطة البريد وتوصيل البريد بواسطة مندوبين.
التشييد	يشمل الإنشاءات العامة المباني السكنية وغير السكنية وإنشاء ورصف الطرق، وهذا القسم يشمل الأعمال الجديدة، وأعمال الإصلاح، والإضافات والتعديلات، فضلاً عن الإنشاءات ذات الطبيعة المؤقتة.
الأنشطة المهنية والعلمية والتقنية	تشمل الأنشطة التي تتطلب مستوى عالٍ من التدريب، وتهدف إلى توفير المعرفة والمهارات المتخصصة للمستخدمين. ومن بين هذه الأنشطة: الخدمات القانونية والمحاسبية، الاستشارات الإدارية، التصميم المعماري والهندسي، البحث والتطوير العلمي، الإعلان وأبحاث السوق، بالإضافة إلى خدمات مهنية أخرى مثل التصميم.
الأنشطة العقارية	يشمل نشاط مؤجري العقارات ووكلاء العقارات في أي من الأنشطة التالية: بيع وشراء العقارات، تأجير العقارات أو تقديم خدمات أخرى مثل تقييم قيمة العقار أو القيام بدور وكلاء عقد التنفيذ في شراء العقارات.
المعلومات والاتصالات	يشمل إنتاج وتوزيع المعلومات والمنتجات الثقافية وإتاحة وسائل نقل تلك المنتجات وتوزيعها وكذلك نقل وتوزيع البيانات وأنشطة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتجهيز البيانات وغيرها من أنشطة خدمات الاتصالات.
التعليم	يشمل أنشطة التعليم في جميع المستويات، لجميع المهن، الشفهية والمكتوبة، وكذلك عن طريق الإذاعة والتلفزيون وغيرها من وسائل الاتصالات. كما يشمل كل من التعليم العام والخاص، والمدارس والأكاديميات العسكرية.
صحة الإنسان والعمل الاجتماعي	يشمل الرعاية الصحية التي يقدمها أطباء مدربون بالمستشفيات وغيرها من المرافق، والرعاية المنزلية مثل أنشطة الرعاية الصحية وأنشطة العمل الاجتماعي دون تدخل من المهنيين في مجال الرعاية الصحية.
معاملات اقتصادية	
ميزان المدفوعات	سجل لكافة المعاملات الاقتصادية التي تتم مع بقية العالم لفترة زمنية محددة ويتضمن الحساب الجاري، والحساب الرأسمالي والحساب المالي.
الحساب الجاري	يشمل جميع السلع والخدمات المستوردة والمصدرة، وحساب الدخل الأولي (يتضمن جميع دخل الاستثمار، والاستثمار المباشر، واستثمار المحفظة، وغيرها) وحساب الدخل الثانوي (يتضمن تحويلات العاملين) في ميزان المدفوعات.
الميزان التجاري	الفارق بين قيمة الواردات والصادرات خلال فترة معينة، ويكون فائضًا إذا زادت قيمة الصادرات عن الواردات، أو عجزًا في الحالة المعاكسة.
إجمالي الصادرات	تشمل الصادرات وطنية المنشأ وصادرات السلع الأجنبية (إعادة التصدير) من أي جزء من الإقليم الإحصائي.
الصادرات وطنية المنشأ	تشمل صادرات جميع السلع التي تم إنتاجها أو تصنيعها محليًا بالكامل، أو التي أجرى عليها عمليات صناعية غيرت من شكل وقيمة السلعة.

المصطلح	التوضيح
إعادة التصدير	تشمل الصادرات من السلع الأجنبية التي سبق تسجيلها كواردات.
إجمالي الواردات	الواردات من السلع الأجنبية والسلع المحلية التي يعاد استيرادها.
التجارة الخدمية	الخدمات المتبادلة بين المقيمين وغير المقيمين في الاقتصاد، بما في ذلك الخدمات المقدمة من خلال الفروع الأجنبية المنشأة في الخارج.
التجارة السلعية	عملية الحصول على السلع المادية وشرائها ونقلها وتخزينها وتحويلها وبيعها، بما في ذلك إدارة المخاطر المرتبطة بها، فضلاً عن تشغيل الأصول المادية في هذا السياق.
مسح الاستثمار الأجنبي	أحد أهم المسوح الاقتصادية التي تنفذها هيئة المعلومات والحكومة الإلكترونية بهدف التعرف على أرصدة وتدفقات الاستثمارات الأجنبية.
عملية نقاط البيع والتجارة الإلكترونية	عمليات الدفع التي تتم عن طريق بطاقات الخصم والائتمان (الصادرة داخل البحرين أو خارجها).
مفاهيم نقدية	
نقطة أساس	وحدة قياس تستخدم لقياس أسعار الفائدة والنسب المئوية وتساوي 0.01%. مثال، 50 نقطة أساس تساوي 0.5%.
التسهيلات المصرفية	مجموعة من أدوات الإيداع والإقراض التي تستطيع مصارف التجزئة الحصول عليها من مصرف البحرين المركزي لتلبية احتياجاتها من السيولة بالدينار بحريني البحريني.
الودائع من غير المصارف	تشمل الودائع بالدينار بحريني البحريني أو العملات الأجنبية في مصارف قطاع التجزئة، وتتضمن الودائع المحلية من القطاع الحكومي والخاص (ما عدا البنوك) والودائع الأجنبية.
الميزانية الموحدة للقطاع المصرفي	ميزانية شاملة للنظام المصرفي (مصارف قطاع التجزئة ومصارف قطاع الجملة والمصارف الإسلامية)، وذلك باستثناء ميزانية مصرف البحرين المركزي.
أدوات الدين العام	أذونات خزانة وأوراق مالية حكومية يتم إصدارها من قبل مصرف البحرين المركزي نيابة عن حكومة مملكة البحرين.
أذونات الخزانة	أدوات دين قصيرة الأجل تحدد قيمتها وزارة المالية والاقتصاد الوطني لفترات استحقاق لا تتجاوز سنة واحدة.
سندات التنمية الحكومية	سندات طويلة الأجل تصدر بالدينار بحريني البحريني أو بالدولار الأميركي، لفترات استحقاق من 2 إلى 30 سنة. ويتم تحديد سعر الفائدة الثابت من قبل لجنة السياسة النقدية في مصرف البحرين المركزي.
صكوك السلم	أداة استثمارية تصدر وفقاً لمعايير الشريعة الإسلامية، لفترات استحقاق ثلاثة أشهر. ويتم إصدار صكوك السلم بعائد ثابت يتم تحديده من قبل لجنة السياسة النقدية في مصرف البحرين المركزي.
صكوك الإجارة القصيرة الأجل	أداة استثمارية تصدر وفقاً لمعايير الشريعة الإسلامية، لفترات استحقاق ستة أشهر. ويتم إصدار صكوك الإجارة بعائد ثابت يتم تحديده من قبل لجنة السياسة النقدية في مصرف البحرين المركزي.
صكوك الإجارة طويلة الأجل	أداة استثمارية تصدر وفقاً لمعايير الشريعة الإسلامية. ويتم إصدارها بالدينار بحريني البحريني أو بالدولار الأمريكي ولفترات استحقاق من 2 إلى 10 سنوات. ويتم إصدار صكوك الإجارة بعائد ثابت يتم تحديده من قبل لجنة السياسة النقدية في مصرف البحرين المركزي.
عرض النقد	القيمة الإجمالية للنقد في اقتصاد البلد.

المصطلح	التوضيح
ن0	يصف القاعدة النقدية للاقتصاد (العملات المتداولة + ودائع المصارف في مصرف البحرين المركزي).
ن1	يصف عرض النقد بمفهومه الضيق ويتكون من الأجزاء الأكثر سيولة من المال (العملة المتداولة + الودائع تحت الطلب).
ن2	يصف عرض النقد بمفهومه الواسع (ن1 + ودائع الأجل والتوفير).
ن3	يصف عرض النقد بمفهومه الأوسع ويتضمن أقل الأجزاء سيولة من المال (ن2 + ودائع الحكومة).
المسح النقدي	يعرض مكونات ن3 من حيث صافي الأصول الأجنبية والأصول المحلية.

حقوق النشر وإخلاء المسئولية

يمكن استخدام المواد المذكورة في التقرير بعد طلب الإذن من وزارة المالية والاقتصاد الوطني- البحرين، ولا يُعد هذا التقرير توصية من الوزارة لاتخاذ أي قرار وينبغي أخذ المشورة من المختصين والخبراء في هذا الشأن، حيث إن الوزارة غير مسئولة في أي حال من الأحوال عن أي إجراء أو قرار يُتخذ بناءً على التقرير.

حقوق النشر محفوظة لدى وزارة المالية والاقتصاد الوطني – البحرين- © 2025

| للتواصل
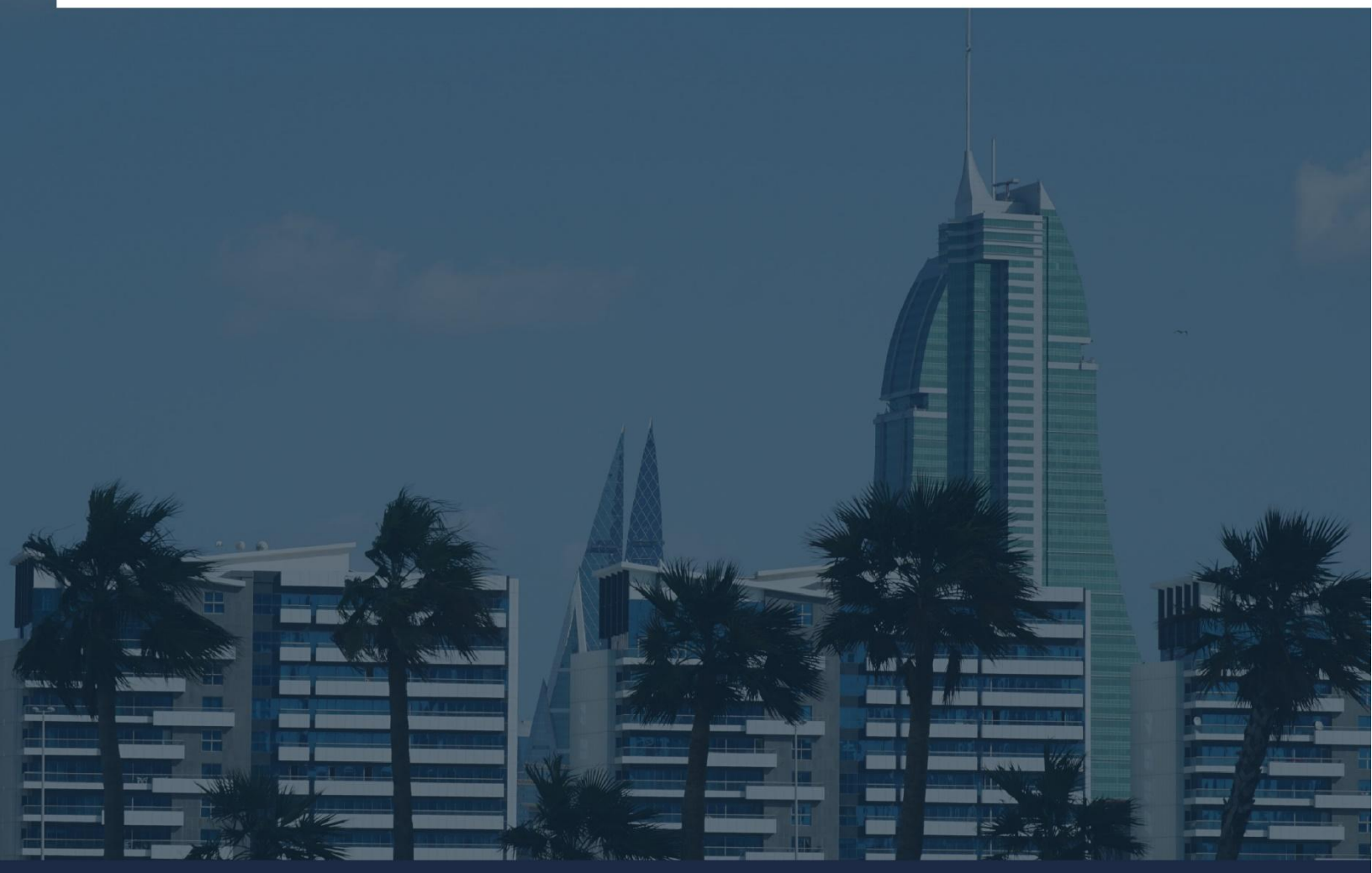
وزارة المالية والاقتصاد الوطني
EconomicQuarterly@mofne.gov.bh